



أثر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كأداة لتعزيز الحماية الاجتماعية



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

رام الله - فلسطين

آذار 2026

أثر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كأداة لتعزيز الحماية الاجتماعية

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ © المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية
"مفتاح"



إعداد:

د. عبدالله ربايعة

باحث وأكاديمي

طاقم مفتاح:

مرام زعترة

عبدالعزیز الصالحي

مديرة برنامج الحكم الصالح

مسؤول وحدة الأبحاث والتوثيق

التدقيق اللغوي:

أ. عبدالرحمن أبو شمالة

كلمة "مفتاح"

تنظر المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها أحد المداخل الأساسية لتعزيز العدالة الاجتماعية وصون كرامة الإنسان، لا سيما في السياق الفلسطيني الذي تتراكم فيه آثار الاحتلال، وتتسع فيه الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتتزايد فيه احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة. ومن هذا المنطلق، يأتي اهتمامنا بدراسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ليس بوصفها فعلا خيريا أو مبادرة طارئة، بل باعتبارها مجالا مهما لإعادة تنظيم العلاقة بين الموارد الوطنية المتاحة، وأولويات المجتمع، ومتطلبات الصمود، والتنمية. فالسؤال الذي نطرحه في هذه الدراسة لا يقتصر على حجم ما يقدمه القطاع الخاص، بل يتصل أساسا بكيفية توجيه هذه المساهمات، ومدى قدرتها على إحداث أثر ملموس وعادل ومستدام في منظومة الحماية الاجتماعية.

لقد سعت "مفتاح" من خلال هذه الدراسة إلى فتح نقاش سياساتي ومعرفي حول دور القطاع الخاص الفلسطيني في دعم منظومة الحماية الاجتماعية والحد من الفقر، انطلاقا من قناعتنا بأن تعزيز العدالة الاجتماعية يتطلب مشاركة منظمة من مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم المؤسسات الرسمية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني. وتأتي هذه الدراسة ضمن توجه "مفتاح" المستمر في إنتاج المعرفة المرتبطة بالسياسات العامة، وتوفير أدلة تحليلية يمكن أن تساعد صناع القرار والجهات ذات العلاقة على تطوير تدخلات أكثر عدالة وفاعلية واستجابة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني.

ومن المهم التأكيد أن غاية "مفتاح" من تناول هذا الموضوع لا تتمثل في نقل مسؤوليات الدولة إلى القطاع الخاص، ولا في التعامل مع المسؤولية الاجتماعية كبديل عن السياسات العامة أو برامج الحماية الاجتماعية الرسمية. بل تسعى الدراسة إلى إبراز أهمية بناء علاقة تكاملية واضحة بين مختلف الأطراف، بحيث يبقى للدولة دورها المركزي في التخطيط والتنظيم وضمان الحقوق، في حين يسهم القطاع الخاص، ضمن إطار وطني منظم وشفاف، في دعم الجهود الرامية إلى حماية الفئات الأكثر هشاشة، وتعزيز فرص التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

تري "مفتاح" أن تطوير المسؤولية الاجتماعية يتطلب الانتقال من المبادرات المتفرقة إلى إطار وطني أكثر انتظاما، يربط مساهمات القطاع الخاص بأهداف الحماية الاجتماعية، وبأولويات الحد من الفقر، وبرامج تنمية مستدامة. كما يتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين القطاع الخاص والجهات الحكومية ذات العلاقة، لا سيما في مجالات التنمية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والعمل، إلى جانب تطوير معايير واضحة للإفصاح، وآليات متابعة وتقييم، وحوافز تشجع الشركات على توجيه إنفاقها الاجتماعي نحو تدخلات أكثر أثرا وعدالة.

د. تحرير الأعرج

المديرة التنفيذية

محتوى الدراسة

5	ملخص تنفيذي.....
9	المقدمة.....
11	مشكلة الدراسة.....
15	أهداف الدراسة.....
16	أهمية الدراسة.....
18	الدراسات السابقة.....
21	منهجية البحث.....
23	الفقر في فلسطين في ظل الأزمات المتلاحقة.....
27	نتائج الدراسة.....
27	تفسير نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات.....
28	متغير الفقر (Poverty)-المتغير التابع.....
29	متغير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility Disclosure Variable)-المتغير المستقل.....
29	متغير إجمالي الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية (Total CRS Spending variable)-المتغير المستقل.....
32	تفسير نتائج تحليل الانحدار المتعدد.....
33	تحليل المقابلات النوعية.....
34	توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في دعم الحماية الاجتماعية وتقليل الفقر.....
36	مبادرات المسؤولية الاجتماعية والعلاقة مع دعم أولويات الإنفاق العام.....
38	حول إمكانية توظيف موازنات المسؤولية الاجتماعية نحو الحد من الفقر.....
40	حول إمكانية وضع إطار تنظيمي يوجه إنفاق المسؤولية الاجتماعية.....
44	خلاصة.....
47	خاتمة.....
50	التوصيات.....
53	المصادر والمراجع.....
55	ملحق الجداول.....

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في فلسطين بوصفها أداة داعمة لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية والحد من الفقر، في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية والإنسانية المركبة التي يشهدها المجتمع الفلسطيني، ولا سيما في أعقاب العدوان الإسرائيلي وتداعياته العميقة على مؤشرات الفقر والبطالة والأمن الغذائي.¹

وتركز الدراسة، بشكل خاص، على دور الشركات الفلسطينية المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، باعتبارها فاعلا اقتصاديا يمتلك موارد مالية وتنظيمية يمكن توظيفها في دعم الحماية الاجتماعية، وسد فجوات الإنفاق العام.

تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي قائم على جمع البيانات بأدوات الطرق المختلطة (Mixed Methods)، حيث جمعت بين البيانات الكمية والبيانات النوعية لتحقيق فهم أكثر شمولية للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحماية الاجتماعية. وقد تم توظيف البيانات الكمية من خلال تحليل تقارير الإفصاح المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية الواردة في التقارير المالية السنوية المدققة لـ (45) شركة مساهمة عامة خلال الفترة (2012-2024)، وربطها بمؤشرات الفقر المستمدة من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما تم تعزيز التحليل الكمي بإجراء مقابلات معمقة مع نخبة من الخبراء وممثلي القطاع الخاص والباحثين في مجالات السياسات الاجتماعية والاقتصادية، بهدف استكشاف المعوقات المؤسسية والتنظيمية، وفهم آليات توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية من منظور تطبيقي. واعتمدت هذه الدراسة، إلى جانب المنهج الكمي القائم على تحليل البيانات الثانوية، على منهجية نوعية تكميلية تمثلت في عقد جلسة حوار مركزة (Focus Group)، وذلك بهدف تعميق الفهم التفسيري للنتائج الكمية وتعزيز مصداقية الاستنتاجات.

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الفلسطينية يتراوح بين المتوسط والمنخفض، مع وجود تفاوت ملحوظ بين الشركات والقطاعات الاقتصادية. ويعكس هذا التباين محدودية

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بيانا صحافيا بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء الذي يصادف العشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2025". نشر في تاريخ 20 تشرين الأول 2025. انظر/ي الرابط التالي:

<https://shorturl.at/Ceo0w>

الإطار التشريعي المنظم لممارسات المسؤولية الاجتماعية، إذ لم يتناول قانون الشركات الفلسطيني للعام 2021 هذا المفهوم بصورة صريحة ومباشرة، مما جعل تطبيقه يعتمد بدرجة كبيرة على الاجتهادات والمبادرات الفردية للشركات، في ظل غياب مرجعية قانونية واضحة وآليات تنظيمية تضمن توحيد الممارسات وتعظيم أثرها التتموي. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن إغفال بعض المحاولات التنظيمية الجزئية، حيث أصدر مجلس ادارة هيئة سوق رأس المال قرارا لسنة (2013) يلزم الشركات المساهمة العامة المدرجة بالإفصاح عن سياساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية ضمن تقاريرها السنوية، بما يشمل علاقتها بالبيئة والمجتمع المحلي، على أن تتسم هذه السياسات بالوضوح والشفافية وقابلية التطبيق. إلا أن هذا التوجه يظل مقتصرًا على جانب الإفصاح دون أن يمتد إلى إلزام الشركات بتبني ممارسات محددة أو تخصيص موارد مالية لها.

وفي المقابل، يلاحظ أن المسودة السابقة لقانون الشركات الفلسطيني كانت أكثر تقدما في هذا المجال، إذ تضمنت نصا صريحا (المادة 189) يفرض على "الشركات المساهمة العامة تخصيص نسبة لا يقل عن 1% من أرباحها الصافية للإففاق على البحث العلمي والتدريب والمسؤولية الاجتماعية". غير أن هذا التوجه لم يعتمد في الصيغة النهائية للقانون، مما أسهم في بقاء المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار طوعي غير ملزم، وأدى إلى استمرار التباين في مستويات الإفصاح والممارسة بين الشركات.

كما كشفت النتائج عن تباين حاد في حجم الإففاق على المسؤولية الاجتماعية، حيث تتركز النسبة الأكبر من الإففاق لدى عدد محدود من الشركات الكبرى، وبخاصة قطاع البنوك والاتصالات، في مقابل مساهمات محدودة أو معدومة لدى شركات أخرى، الأمر الذي يحد من العدالة على الصعيد الاجتماعي.

وأظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين كل من مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وحجم الإففاق عليها من جهة، ومستويات الفقر من جهة أخرى، بما يشير إلى أن تحسن مأسسة المسؤولية الاجتماعية وتوجيهها يرتبط بانخفاض نسبي في معدلات الفقر. إلا أن محدودية معامل التحديد تؤكد أن هذا الأثر لا يزال جزئيا، في ظل الطبيعة البنوية للفقر في فلسطين، وتأثره بعوامل هيكلية خارجة عن سيطرة القطاع الخاص، وعلى رأسها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتقييد النشاط الاقتصادي.

أما على المستوى النوعي، أظهرت نتائج المقابلات المعمقة مع الخبراء وممثلي القطاع الخاص والباحثين في مجالات السياسات الاجتماعية والاقتصادية وجود إجماع نسبي على أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للقطاع

الخاص في فلسطين لا تزال تعاني من غياب التنظيم المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي، إذ يوجه الإنفاق غالبا وفق تفضيلات الشركات، وليس استنادا إلى أولويات وطنية محددة أو بيانات دقيقة حول الفئات الأكثر هشاشة. كما بينت النتائج أن مساهمة هذه الممارسات في دعم منظومة الحماية الاجتماعية لا تزال محدودة، حيث تتركز بصورة رئيسية على التخفيف من آثار الفقر بدلا من معالجته جذريا، وذلك رغم تزايد أهميتها في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة.

وفيما يتعلق بمدى توافق إنفاق المسؤولية الاجتماعية مع احتياجات الفئات المهمشة، بينت النتائج وجود فجوة واضحة تعود إلى ضعف الاعتماد على أدوات الاستهداف المبنية على البيانات، وذلك رغم توفر سجل وطني اجتماعي يمكن أن يسهم في تعزيز كفاءة توجيه الموارد. وفي هذا السياق، أكدت المقابلات أن الحماية الاجتماعية تعد مفهوما متعدد الأبعاد يشمل التعليم والصحة والدخل، مع إبراز مركزية الفقر النقدي كمدخل رئيسي لمعالجة بقية أبعاد الحرمان. وعلى الرغم من ذلك، يتسم إنفاق المسؤولية الاجتماعية في معظمه بالتشتت والطابع الموسمي، حيث يتركز على مبادرات خيرية أو إغاثية قصيرة الأجل، مثل المساعدات النقدية والعينية أو الدعم المحدود لبعض القطاعات الخدمية، دون أن يكون جزءا من برامج تنموية طويلة الأمد قادرة على إحداث أثر مستدام في الحد من الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية.

كما أظهرت النتائج النوعية أن المشكلة الأساسية لا تكمن في غياب الإنفاق الاجتماعي من قبل الشركات فحسب، بل في ضعف توجيهه، وغياب إطار وطني جامع يربط هذا الإنفاق بأولويات الحماية الاجتماعية والحد من الفقر. وأشار المشاركون إلى أن غياب السياسات التنظيمية الواضحة، وعدم وجود معايير موحدة للإفصاح أو نسب استرشادية للإنفاق، يؤديان إلى تفاوت كبير بين الشركات والقطاعات الاقتصادية، ويحدان من العدالة في توزيع الأثر الاجتماعي، حيث تتركز المساهمات لدى عدد محدود من الشركات الكبرى، في مقابل مساهمات هامشية أو معدومة لدى شركات أخرى.

وأكدت المقابلات، كذلك، أن ضعف التنسيق المؤسسي بين القطاع الخاص من جهة، والجهات الحكومية ذات العلاقة، ولا سيما وزارات التنمية الاجتماعية، والصحة، والتربية والتعليم، من جهة أخرى، يشكل أحد أبرز العوائق أمام تعظيم الأثر الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية. إذ غالبا ما تنفذ المبادرات بمعزل عن الخطط الوطنية والبرامج

الحكومية القائمة، ودون الاعتماد على بيانات رسمية دقيقة تحدد الفئات الأكثر هشاشة واحتياجاتها الفعلية، ما يؤدي إلى ازدواجية التدخلات أو توجيه الموارد نحو مجالات أقل أولوية. وفي هذا السياق، شدد المشاركون على أن الأزمات المالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية، وتراجع قدرتها على تمويل برامج الحماية الاجتماعية، عززت من أهمية دور القطاع الخاص كشريك مكمل للدولة، لا كبديل عنها. إلا أن هذا الدور، وفقا لآراء المشاركين، يظل محدود الفاعلية ما لم يدمج ضمن رؤية وطنية شاملة، تقوم على الانتقال من منطق الإغاثة المؤقتة إلى منطق التنمية والتمكين الاقتصادي، وربط إنفاق المسؤولية الاجتماعية ببرامج مستدامة تستهدف معالجة الأسباب البنيوية للفقر.

كما أبرزت المقابلات وجود تحديات تتعلق بالثقة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، في ظل تجارب سابقة لصناديق أو مبادرات لم تحقق الأثر المتوقع، الأمر الذي يفسر جزئيا تحفظ بعض الشركات تجاه توجيه إنفاقها الاجتماعي عبر قنوات رسمية. ومع ذلك، أشار المشاركون إلى أن هذه التحديات يمكن تجاوزها من خلال تعزيز الشفافية، وإرساء آليات واضحة للمتابعة والتقييم، وتقديم حوافز تشجيعية وضريبية، بما يسهم في بناء شراكة أكثر فاعلية واستدامة.

وبناء عليه، خلصت النتائج النوعية إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في فلسطين تمتلك إمكانات حقيقية وغير مستثمرة بالكامل لدعم منظومة الحماية الاجتماعية والحد من الفقر، إلا أن تفعيل هذا الدور يتطلب إعادة هيكلة طريقة توجيه الإنفاق، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وإقرار إطار تنظيمي مرن يوازن بين الطوعية والإلزام، ويربط مساهمات القطاع الخاص بالأولويات الوطنية والفئات الأكثر هشاشة، بما يحقق أثرا اجتماعيا تراكميا ومستداما.

المقدمة

شهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility – CSR) تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة؛ إذ لم يعد ينظر إليه بوصفه نشاطاً خيرياً أو التزاماً تطوعياً فحسب، بل أصبح إطاراً استراتيجياً متكاملًا يربط بين الأهداف الاقتصادية للشركات ودورها الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية.² أصبحت شركات القطاع الخاص اليوم تقيم ليس بناءً على مستويات أرباحها فحسب، بل، أيضاً، من خلال قدرتها على الإسهام الفاعل في تنمية المجتمعات التي تنشط فيها، ومدى استجابتها لمتطلبات التنمية الشاملة والمتوازنة.³ إضافة إلى ذلك، تكتسب المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تشهدها فلسطين، حيث تتراجع قدرة القطاع العام على تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية نتيجة الأزمات المالية المتكررة، والضغط السياسي المتصاعدة.⁴ في ظل هذا الواقع، برزت الحاجة إلى تفعيل دور القطاع الخاص بوصفه شريكاً تنموياً فاعلاً يسهم في تحقيق الحماية الاجتماعية، ويساعد في سد فجوات الإنفاق العام عبر مبادرات تنموية مستدامة تعزز صمود المجتمع، وتمكن الفئات الأكثر هشاشة. ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية على البعد الخيري أو الدعائي للشركات، بل تمتد لتشمل التزاماً طوعياً تجاه المجتمع، من خلال ممارسات تسهم في تحسين مستوى المعيشة،⁵ وتعزيز المساواة في الفرص،⁶ وتمكين الفئات المهمشة، وتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية عادلة.⁷ ويأتي هذا ضمن رؤية أشمل للتنمية المستدامة التي تربط بين النمو الاقتصادي ومتطلبات الحماية الاجتماعية، على نحو يجعل القطاع الخاص شريكاً أساسياً في منظومة الحماية الاجتماعية.⁸

²- Arao, B. & Clemens, K. 2023. From safe spaces to brave spaces: A new way to frame dialogue around diversity and social justice. In *The art of effective facilitation* 135–150.

³- Gregoratti, C. & Tornhill, S. 2025. The making of a business case for unpaid care and domestic work in the global South: new frontiers of corporate social responsibility? *Antipode* 57(2): 536–553.

⁴ سعادة، إيمان، والخالدي، رجا. "واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية". رام الله – فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 2019، ص 1.

⁵- Shayan, N., Mohabbati-Kalejahi, N., Alavi, S., & Zahed, M. A. (2022). Sustainable development goals (SDGs) as a framework for corporate social responsibility (CSR). *Sustainability*, 14(3), 1222.

⁶- Zamat, A. 2023. Corporate social responsibility and community development: implications for social protection. *Journal of Social Policy Studies* 18(3): 224–239.

⁷- Kadhim, H. 2024. Private sector engagement and social equality: a CSR-based analysis. *Journal of Social and Economic Development* 11(1): 64–89

⁸- Abkarsh, S. & Al-Deek, D. 2019. Corporate Social Responsibility and Its Relation to Profitability: Evidence from Banks Operating in Palestine. *Journal of Management Research* 11(1): 45–60

وينظر إلى تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية بوصفه وسيلة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتوزيع المنافع بشكل عادل، حيث تسهم المبادرات المسؤولة في تحسين جودة الحياة، وتمكين الفئات المهمشة، وتعزيز فرص العمل اللائق.⁹ وفي هذا الإطار، أصبحت الحماية الاجتماعية تعد أحد المخرجات الجوهرية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية؛ إذ تتجاوز هذه الأخيرة المفهوم الأخلاقي إلى مفهوم مؤسسي تنموي يقوم على المشاركة الفاعلة في معالجة القضايا الاجتماعية الأساسية كالبطالة، والفقر، وضعف الخدمات التعليمية والصحية.¹⁰ وقد بينت دراسات عدة أن الشركات التي تدمج مبادئ الحماية الاجتماعية ضمن سياساتها المؤسسية، لا تكتفي بتحقيق الاستدامة والسمعة المؤسسية المرتفعة، بل تكتسب ميزة تنافسية قوية، وامتلاك قدرة أكبر على جذب الكفاءات وتحفيز الموظفين وتعزيز الولاء الوظيفي، وبالتالي تحقق مستويات أعلى من الاستدامة والسمعة المؤسسية، إضافة إلى قدرتها على بناء ثقة المجتمع والمستثمرين.¹¹

وتبرز أهمية دراسة هذا الدور في السياق الفلسطيني على نحو خاص، حيث تواجه مناطق واسعة من شمال الضفة الغربية وجنوبها تدهورا حادا في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، نتيجة الحرب وما تبعها من عمليات تهجير قسري وتطهير عرقي وتدمير للممتلكات وقطع لمصادر الدخل، وبخاصة في المناطق المحاذية للجدار التي تعاني تاريخيا من التهميش وضعف الخدمات. وقد أدى ذلك إلى دخول أعداد كبيرة من الأسر في دائرة الفقر المدقع، وارتفاع نسبة المستفيدين من برامج "أفقر الفقراء"، وهو ما فاقم فجوات الحماية الاجتماعية بشكل غير مسبوق.¹² كما ساهم توقف العمال الفلسطينيين العاملين في الداخل المحتل عن العمل في تفاقم هذه الأزمة، لما ترتب عليه من فقدان مصدر الدخل الرئيسي لآلاف الأسر، الأمر الذي انعكس مباشرة على المؤشر الوطني للفقر ورفع معدلات البطالة. وفي ظل هذا المشهد المركب، تتضح الحاجة الملحة إلى تحليل الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع

⁹- Robayo-avendaño, A. & Prato-garcía, D. 2024. *The value of corporate social responsibility practices in a world more concerned about sustainability: A literature review* El valor de las prácticas de responsabilidad social empresarial en un mundo más preocupado por la sostenibilidad: una revisión de. *Revista UIS ingenierías* 23(2): 71–90

¹⁰- Alia, M. A., Shalabi, S., Zaghoul, R., Iwijan, H., & Adnan, A. (2025). Audit Committee Effectiveness and CSR Disclosure: The Moderating Role of Audit Quality. *An-Najah University Journal for Research-B (Humanities)*, 40(9): 1-15

¹¹- Mitchell, T. D. 2023. *Critical service-learning as social justice education: A case study of the citizen scholars program*. *Service-Learning and Social Justice Education* 1–12.

¹²- الصالحي، عبد العزيز. "الفقر: سياسات وتهميش لا حظوظ". مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). رام الله - فلسطين. 2021، ص 9. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/OonrW>

الخاص في مجالات الدعم الاجتماعي، وكيف يمكن لمبادراته في المسؤولية الاجتماعية أن تسهم في الحد من آثار الفقر، وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، ودعم الفئات المتضررة من الحرب والتهجير والنزوح القسري.

مشكلة الدراسة

تواجه فلسطين في السنوات الأخيرة أزمة اقتصادية واجتماعية مركبة، نتجت عن تداخل عوامل سياسية واقتصادية وأمنية، من أبرزها الحرب الاقتصادية الممنهجة على السلطة الفلسطينية، وقرصنة أموال المقاصة، والتضييقات المستمرة على النشاط الاقتصادي، إضافة إلى التهجير القسري في الضفة الغربية والتداعيات الكارثية لحرب غزة، التي أسهمت في تراجع الناتج المحلي الإجمالي، والتضييقات البنوية على الاقتصاد الفلسطيني، وما رافق ذلك من تراجع حاد في مؤشرات التنمية، واتساع غير مسبوق في رقعة الفقر والبطالة، وانهيار منظومات الإنتاج والخدمات الأساسية.

وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الصادرة بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء للعام 2025، أن الاقتصاد الفلسطيني تعرض لانكماش شديد، وارتفاع حاد في معدلات البطالة لتصل إلى نحو 50% على مستوى فلسطين، وتجاوزت 80% في قطاع غزة، في حين يعاني ما يقارب 96% من سكان القطاع من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، وسط دمار واسع للبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.¹³ وقد أدى هذا الواقع إلى إضعاف قدرة الحكومة على تمويل برامج الحماية الاجتماعية، واتساع الفجوات في شبكة الأمان الاجتماعي، ودخول شرائح جديدة من المجتمع ضمن دائرة الفقر، بما في ذلك فئات لم تكن تصنف سابقا ضمن الفئات الفقيرة.

إضافة إلى ذلك، شهد الاقتصاد الفلسطيني تدهورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 16.8 مليار دولار أمريكي العام 2019 إلى نحو 12.77 مليار دولار العام 2023، وارتفعت معدلات البطالة من 40% إلى 52.8%، في حين ارتفع الدين العام وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يعكس هشاشة البنية الاقتصادية وتراجع قدرة القطاع العام على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية

¹³- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بيانا صحافيا بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء الذي يصادف العشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2025". انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/HhL4C>

المتزايدة. وفي هذا السياق، برزت فجوات متزايدة في منظومة الحماية الاجتماعية، وعجز متنام في قدرة الحكومة الفلسطينية على الاستجابة الكاملة للاحتياجات الاجتماعية المتزايدة، في ظل تراجع الإيرادات العامة، وأزمة أموال المقاصة، وارتفاع الدين العام، الأمر الذي أدى إلى توسع شريحة الأسر المصنفة ضمن "الأفقر بين الفقراء"، ودخول فئات جديدة إلى دائرة الفقر. ويعكس هذا الواقع الحاجة الملحة إلى تفعيل أدوار مكملة للقطاع الخاص، ولا سيما شركات القطاع الخاص، باعتبارها فاعلا اقتصاديا يمتلك موارد مالية وتنظيمية يمكن توظيفها في دعم الجهود الوطنية للحد من الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية، من خلال تبني برامج مسؤولية اجتماعية ذات بعد تنموي مستدام.

وعند مراجعة إجمالي الإنفاق على المسؤولية المجتمعية من قبل 49 شركة كبيرة في فلسطين، عبر السنوات 2012 ولغاية 2024، وذلك من خلال مراجعة بيانات الإفصاح على موقع بورصة فلسطين (www.pex.ps)، يتبين لدينا أن إجمالي الإنفاق على المسؤولية المجتمعية قد وصل حوالي 689,766,990 شيكل، توزعت على النحو التالي:

الشركة	الإنفاق بالشيكل
الاتصالات الفلسطينية (PALTEL)	344,168,000
بيرزيت للأدوية (BPC)	1,773,594
موبايل الوطنية (OOREDOO)	32,917,318
فلسطين للاستثمار العقاري (PRICO)	631,549
فلسطين للتنمية والاستثمار (PADICO)	16,348,500
الفلسطينية للكهرباء (PEC)	14,569,713
الاتحاد للإعمار والاستثمار (UCI)	299,012
أبراج الوطنية (ABRAJ)	98,000
العربية لصناعة الدهانات (APC)	677,177
العقارية التجارية للاستثمار (AQARIYA)	76,619
المستثمرون العرب (ARAB)	232,095
دواجن فلسطين (AZIZA)	1,577,114
مطاحن القمح الذهبي (GMC)	1,017,209

6,289,305	سجاير القدس (JCC)
2,020,526	القدس للمستحضرات الطبية (JPH)
193,380	فلسطين لصناعات اللدائن (LADAEN)
758,692	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات - نابكو (NAPCO)
148,873	الوطنية لصناعة الكرتون (NCI)
92,117	مركز نابلس الجراحي التخصصي (NSC)
196,708	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات (PALAQAR)
3,977,474	فلسطين للاستثمار الصناعي (PIIC)
761,684	مصانع الزيوت النباتية (VOIC)
102,614	بيت جالا لصناعة الأدوية (BJP)
54,638,969	العربية الفلسطينية للاستثمار - أيبك (APIC)
16,636,897	البنك الإسلامي العربي (AIB)
21,217,812	البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK)
3,656,352	بنك الاستثمار الفلسطيني (PIBC)
18,599,144	بنك القدس (QUDS)
19,815,054	البنك الوطني (TNB)
117,827,304	بنك فلسطين (BOP)
364,000	التكافل الفلسطينية للتأمين (TIC)
2,852,500	العالمية المتحدة للتأمين (GUI)
1,578,829	المشرق للتأمين (MIC)
1,868,423	التأمين الوطنية (NIC)
104,216	ترست العالمية للتأمين - فلسطين (TRUST)
1,173,284	تمكين الفلسطينية للتأمين (TPIC)
506,933	فلسطين للتأمين (PICO)
689,766,990	المجموع

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام الخطابي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في فلسطين، فإن الممارسات الفعلية لإنفاق هذه الموازنات ما زالت، في كثير من الحالات، تتسم بالتشتت، والطابع الموسمي، وغياب الرؤية الوطنية الشاملة، فضلا عن ضعف الارتباط المنهجي بين برامج المسؤولية الاجتماعية وأولويات الفقر والحماية الاجتماعية التي تعكسها البيانات الرسمية. وتشير الأدلة الواقعية إلى أن جزءا معتبرا من هذا الإنفاق لا يزال يوجه نحو مبادرات ذات طابع دعائي أو رمزي، أكثر من كونه موجها نحو تدخلات تنموية مستدامة قادرة على إحداث أثر اجتماعي ملموس في ظل الأزمة الإنسانية والاقتصادية الراهنة.¹⁴

قبل حرب الإبادة على قطاع غزة، وقبل عمليات التطهير العرقي، وقبل حتى جائحة كورونا، كانت عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية، على سبيل المثال، حوالي 106,181 أسرة، منها 42.50% من الضفة الغربية و57.50% في قطاع غزة في العام 2019 (تحتاج حوالي 700 مليون شيكل سنويا).¹⁵ وعليه، في ظل تدهور الأوضاع منذ ذلك الوقت، وصولا إلى الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في غياب التوجيه المنهجي الواضح لإنفاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية، وضعف مواءمته مع أولويات الحماية الاجتماعية الوطنية، وعدم وضوح مدى إسهامه الفعلي في الحد من الفقر وتعزيز الأمن الاجتماعي، وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها فلسطين. فعلى الرغم من تصاعد الخطاب المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، لا تزال الأسئلة مطروحة حول كفاءة هذا الإنفاق، وعدالته في التوزيع، وقدرته على استهداف الفئات الأكثر تضررا، والانتقال من الطابع الموسمي أو الإغاثي إلى دور تنموي مستدام يسهم في سد فجوات الإنفاق العام. وانطلاقا مما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف من الممكن أن يسهم توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة

العامّة في فلسطين في دعم الحماية الاجتماعية والحد من مستويات الفقر في ظل

التحديات الاقتصادية الراهنة؟

¹⁴- Cezarino, L. O., Liboni, L. B., Hunter, T., Pacheco, L. M., & Martins, F. P. (2022). Corporate social responsibility in emerging markets: Opportunities and challenges for sustainability integration. *Journal of Cleaner Production*, 362, 132224.

¹⁵ الصالحي، عبد العزيز. "الفقر: سياسات وتهميش لا حظوظ". مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). رام الله - فلسطين. 2021، ص 33-34. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/OonrW>

ويندرج تحت هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1. كيف تسهم مبادرات المسؤولية الاجتماعية في دعم أولويات الإنفاق العام؟
2. كيف يتم توظيف موازنات المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الفلسطينية نحو الحد من الفقر؟
3. ما مدى إمكانية إقرار إطار تنظيمي أو نظام وطني يوجه إنفاق المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو الأولويات الحكومية في مجالات الحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم توصيات عملية من شأنها تعزيز توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو تحقيق أثر اجتماعي وتنموي مستدام، بما يسهم في تعزيز التكامل بين دور القطاع الخاص والسياسات العامة للدولة، ويزيد من فاعلية مساهمة الشركات في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى تقييم مدى إسهام مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تنفذها الشركات في دعم أولويات الإنفاق العام والخدمات الاجتماعية الأساسية، من خلال تحليل طبيعة هذه المبادرات، ومستوى اتساقها مع الاحتياجات التنموية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

كما تهدف الدراسة إلى تحليل الكيفية التي يتم من خلالها توظيف موازنات المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الفلسطينية، ومدى قدرتها على الإسهام في الحد من مستويات الفقر وتعزيز الدعم الموجه للفئات الأكثر هشاشة وتهميشاً، بما في ذلك الأسر ذات الدخل المحدود والفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى استكشاف إمكانيات تطوير إطار تنظيمي أو نظام وطني من شأنه توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو الأولويات الحكومية في مجالات الحماية الاجتماعية، بما يعزز مستويات التنسيق والتكامل بين القطاعين العام والخاص، ويسهم في تحقيق استجابة أكثر كفاءة وفاعلية للاحتياجات التنموية والاجتماعية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة إلى توجيه المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة في فلسطين نحو دعم الفئات الأكثر هشاشة، وبخاصة الأسر التي انزلقت إلى دوائر الفقر نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة. وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني، خلال السنوات الأخيرة، تحديات هيكلية شديدة، نتيجة الحرب الاقتصادية الممنهجة على السلطة الفلسطينية، وقرصنة أموال المقاصة، والتضييق المستمر على النشاط الاقتصادي، إضافة إلى الآثار المباشرة لحرب غزة التي أدت إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق.

ووفقاً للسياق العام، تتبع أهمية هذه الدراسة من واقع اقتصادي واجتماعي صعب يعيشه المجتمع الفلسطيني، حيث تتزايد احتياجات الأسر الفقيرة والمهمشة في ظل الأزمات المتلاحقة، مقابل محدودة قدرة الحكومة على تلبية جميع هذه الاحتياجات بمفردها. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص، وبخاصة الشركات الكبرى، في دعم المجتمع من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، ليس بوصفها مبادرات خيرية مؤقتة، بل كأداة حقيقية للتخفيف من الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية. وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تساعد مؤسسات القطاع الخاص على فهم الأثر الحقيقي لإنفاقها الاجتماعي، وتبين لها ما إذا كانت هذه الجهود تصل فعلياً إلى الفئات الأكثر احتياجاً، أم أنها تظل محصورة في أنشطة محدودة الأثر. كما تبرز الدراسة أهمية الانتقال من العمل الموسمي وردات الفعل إلى التخطيط المنهجي طويل الأمد، بما يضمن أن ينعكس إنفاق المسؤولية الاجتماعية، بشكل مباشر، على تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الظروف الصعبة.

كما تسهم الدراسة في دعم صانعي القرار في الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة، من خلال توفير رؤية واضحة تساعدهم على تطوير أطر تنظيمية وتنسيقية تضمن تكامل جهود القطاع الخاص مع السياسات الوطنية للحماية الاجتماعية. ويعد هذا التكامل ضرورياً لتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، وتوجيهها نحو أولويات اجتماعية واضحة، بدلاً من تشتتها في مبادرات متفرقة لا تحقق الأثر المنشود. ومن الناحية الاقتصادية والتنموية، تظهر الدراسة كيف يمكن تحويل موارد المسؤولية الاجتماعية إلى استثمارات اجتماعية تسهم في دعم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وخلق فرص عمل، وتحسين قدرة الفئات المتضررة على الاعتماد على ذاتها بدلاً

من البقاء في دائرة الحاجة الدائمة. ويساعد هذا التوجه في تقليل الضغط على الموازنات العامة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المديين المتوسط والطويل. أما على المستوى الإنساني، فإن أهمية الدراسة تكمن في تركيزها على الإنسان الفلسطيني بوصفه محور التنمية، وبخاصة الفئات التي تضررت بشكل مباشر من الأزمات الاقتصادية والسياسية. إذ تسعى الدراسة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، وتوجيه الاهتمام نحو "الأقرباء الفقراء"، بما يضمن وصول الدعم إلى من هم بأمر الحاجة إليه، ويسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكا وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

الدراسات السابقة

تشكل الحماية الاجتماعية منظومة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى ضمان رفاهية الأفراد وتقليل مخاطر الفقر والفجوات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير الدعم المالي والخدمات الأساسية للفئات الأكثر هشاشة.¹⁶ ومع ذلك، تواجه الحماية الاجتماعية تحديات كبيرة، أبرزها محدودية الموارد المالية للقطاع العام، وضعف البنية المؤسسية، وتزايد معدلات الفقر وعدم المساواة، وهو ما يحد من قدرة البرامج الحكومية على تلبية الاحتياجات المتزايدة.¹⁷ وفي ظل هذه التحديات، تشير الأدبيات إلى أن تدخلات القطاع الخاص عبر برامج المسؤولية الاجتماعية تمثل أداة مهمة لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، حيث تسهم هذه البرامج في التخفيف من حدة الفقر وتحسين قدرة الفئات الضعيفة على الصمود الاقتصادي.¹⁸

تعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأدبيات الحديثة بوصفها إطاراً متعدد الأبعاد يجمع بين الالتزام الأخلاقي والدور التنموي للمؤسسات. فقد عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها التزام مستمر من قبل الشركات بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع تحسين جودة حياة العاملين وأسرتهم والمجتمع ككل. في حين ترى المفوضية الأوروبية أن المسؤولية الاجتماعية تمثل نهجاً طوعياً تعتمد من خلاله الشركات الإسهام في بناء مجتمع أفضل وبيئة أكثر استدامة.¹⁹ وعلى الصعيد المحلي، تبنى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مفهوماً كتعبير عن ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات، وتوفير الدعم والمساندة تجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أي أن المسؤولية هي نهج استراتيجي للقيام بالأعمال التجارية في مجتمعنا بطريقة مستدامة ومسؤولة.

¹⁶- Ventura, J., & Jauregui, K. (2023). Poverty reduction through corporate social responsibility: Case study of Peruvian rural families. *Sustainability*, 15(2), 1256.

¹⁷- Rana, I. A., Khaled, S., Jamshed, A., & Nawaz, A. (2022). Social protection in disaster risk reduction and climate change adaptation: A bibliometric and thematic review. *Journal of Integrative Environmental Sciences*, 19(1), 65-83.

¹⁸- Ibid

¹⁹- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). "المسؤولية الاجتماعية للشركات". انظري الرابط التالي:

<https://shorturl.at/lkRWB>

تتعدد المقاربات الدولية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية ما بين الإلزام القانوني والالتزام الطوعي، وذلك تكتنفه خصوصيات اقتصادية وسياسية لكل دولة؛ ويمكن تلخيص هذه التجارب وفق المسارات الآتية:

- المسار الإلزامي (التجربة الصينية والهندية): تبرز الصين كنموذج للمسؤولية الموجهة حكومياً عبر شراكة استراتيجية بين الدولة والقطاع الخاص، مدعومة بتشريعات عمالية وأدلة استرشادية ملزمة تحمي المستهلكين والعاملين. أما الهند، فقد أحدثت تحولاً جذرياً بكونها أول دولة تفرض المسؤولية الاجتماعية قانونياً بموجب قانون الشركات لعام 2013، حيث ألزمت الشركات الكبرى بإنفاق 2% من أرباحها على مجالات تنمية محددة كال التعليم والفقير والجوع و المساواة، مما أدى لقفزة هائلة في الإنفاق الاجتماعي.
- المسار المرن (التجربة الأوروبية): تتبنى أوروبا سياسة "القوة الناعمة"، حيث تلعب الحكومات دوراً تسهيليًا يقوم على التحفيز وبناء القدرات. ومع ذلك، تتجه نحو مؤسسة الشفافية من خلال إلزام الشركات بإصدار تقارير دورية تكشف عن أدائها الاجتماعي، مما يمزج بين الطوعية والرقابة غير المباشرة.
- المسار الطوعي (التجربة الأمريكية): يسود في الولايات المتحدة النموذج "العلمي"، حيث تترك المبادرات لتقدير الشركات الذاتي بدافع المسؤولية تجاه قضايا مجتمعية ملموسة، مع غياب شبه كامل للتشريعات الملزمة المباشرة مقارنة بنظيراتها عالمياً.

وتوضح الدراسات أن أثر المسؤولية الاجتماعية لا يقتصر على المساهمات المالية قصيرة الأجل، بل يمتد إلى برامج مستدامة تركز على تمكين الفئات الهشة اقتصادياً من خلال خلق فرص العمل وتنمية المهارات ودعم المشاريع الصغيرة، ما يسهم في تحسين مستويات المعيشة، وتقليل الاعتماد على برامج المساعدات الحكومية.²⁰

²⁰- Saleh, A., Mujahiddin, M., & Gunawan, M. D. (2022). Optimizing Corporate Social Responsibility Funds for Community Empowerment and Regional Planning in Urban Slums. *International Journal Reglement & Society (IJRS)*, 3(3), 203-209.
Check also: Morris, M. H., Santos, S. C., & Neumeyer, X. (2020). Entrepreneurship as a solution to poverty in developed economies. *Business Horizons*, 63(3), 377-390.

وتشير دراسات إلى أن دمج برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن الاستراتيجيات المؤسسية للشركات يزيد من استدامة أثرها الاجتماعي،²¹ ويجعلها أداة عملية للتخفيف من الفقر، بدل أن تكون مجرد مساهمة رمزية أو دعائية.²² وفي سياق متصل، بينت الدراسات أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تلعب دورا مكملا للحماية الاجتماعية الرسمية، حيث يسهم دعم القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية في سد فجوات الإنفاق العام، وتخفيف الأعباء عن الدولة، ما يعزز قدرة الفئات الأكثر ضعفا على مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية.²³ وتشير الأدبيات إلى أن المبادرات التي تركز على تحسين الدخل وتنمية المهارات، كانت أكثر تأثيرا في الحد من الفقر، إذ تعزز قدرة الأسر الهشة على الصمود، وتخلق أثرا ملموسا ومستداما على مستوى المعيشة.²⁴

كما توضح دراسات أن توجيه برامج المسؤولية الاجتماعية نحو الفئات الأكثر هشاشة يساهم في تقليص فجوات الفقر وتعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي، وبخاصة عندما تكون هذه البرامج منظمة ومستدامة ومتوافقة مع أولويات المجتمع.²⁵ ويؤكد ذلك أن المسؤولية الاجتماعية، عندما تمارس بشكل متكامل وطويل الأمد، تتجاوز البعد الأخلاقي لتصبح أداة عملية لدعم الفئات الضعيفة وتحسين مستوى المعيشة.²⁶ وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد، تشير الدراسات إلى وجود فجوة واضحة في تحليل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في السياقات التي تتأثر بالأزمات الممتدة، حيث ركزت معظم الأدبيات السابقة على اقتصادات مستقرة نسبيا، مع اهتمام محدود بدراسة مساهمة القطاع الخاص في دعم الفئات التي انزلقت إلى دائرة الفقر نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية.²⁷ وفي هذا السياق، يكتسب موضوع دراسة أثر المسؤولية الاجتماعية على تعزيز الحماية

²¹- Saleh, A., Mujahiddin, M., & Gunawan, M. D. (2022). Optimizing Corporate Social Responsibility Funds for Community Empowerment and Regional Planning in Urban Slums. *International Journal Reglement & Society (IJRS)*, 3(3), 203-209.

²²- Purnamawati, I. G. A., Yuniarta, G. A., & Jie, F. (2023). Strengthening the role of corporate social responsibility in the dimensions of sustainable village economic development. *Heliyon*, 9(4).

²³- Kadhim, K. G., Majeed, A. H., Majdi, H., & Shakir, A. H. (2024). Leveraging Corporate Social Responsibility for Poverty Alleviation: Exploring CSR Role in Socio-Economic Development in Iraq. *AgBioForum*, 26(2), 11-18.

²⁴- Ibid

²⁵ Shayan, N., Mohabbati-Kalejahi, N., Alavi, S., & Zahed, M. A. (2022). Sustainable development goals (SDGs) as a framework for corporate social responsibility (CSR). *Sustainability*, 14(3), 1222.

²⁶- Ibid

²⁷- Ventura, J., & Jauregui, K. (2023). Poverty reduction through corporate social responsibility: Case study of Peruvian rural families. *Sustainability*, 15(2), 1256.

الاجتماعية أهمية خاصة، وبخاصة في البيئات التي تتسم بضعف قدرة القطاع العام على التمويل وارتفاع معدلات البطالة والفقر؛ إذ يمكن أن تسهم هذه البرامج في توفير شبكة دعم فعالة للفئات الأكثر هشاشة.²⁸ وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، مع التركيز على دعم الفئات الفقيرة والمتضررة من الأزمات الاقتصادية والسياسية، بما يسد فجوة واضحة في الأدبيات، ويوفر إطاراً تحليلياً عملياً يدعم صانعي السياسات والقطاع الخاص على حد سواء.

منهجية البحث

اعتمد معد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عبر تحليل بين بيانات كمية (البيانات الثانوية) وبيانات نوعية (مقابلات). والهدف من ذلك هو تمكين الباحث من قياس مستوى ممارسات المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات وربطها بمؤشرات الحماية الاجتماعية، وبخاصة مستويات الفقر (الجانب الكمي)، وفي الوقت ذاته فهم المعوقات والآليات من منظور المعنيين (الجانب النوعي). واعتمدت الدراسة، إلى جانب التحليل الكمي، على منهجية نوعية داعمة تمثلت في عقد جلسة حوار مركزة (Focus Group) ضمت ممثلين عن القطاع الخاص، والجهات الحكومية، ومؤسسات العمل الميداني، بالإضافة إلى خبراء مختصين في مجال المسؤولية الاجتماعية. وقد هدفت هذه الجلسة إلى استكشاف الرؤى العملية وتفسير النتائج الكمية المالية وغير المالية وتعميق الفهم التفسيري للنتائج الكمية وتعزيز مصداقية الاستنتاجات. بخصوص مصدر البيانات الأولية (المقابلات المعمقة)، فإنها تهدف إلى فهم المعوقات والآليات العملية لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية من منظور المعنيين، بمن في ذلك ممثلو الشركات والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، من خلال إجراء مقابلات نوعية.

Check also: Rana, I. A., Khaled, S., Jamshed, A., & Nawaz, A. (2022). Social protection in disaster risk reduction and climate change adaptation: A bibliometric and thematic review. *Journal of Integrative Environmental Sciences*, 19(1), 65-83.

²⁸- Kadhim, K. G., Majeed, A. H., Majdi, H., & Shakir, A. H. (2024). Leveraging Corporate Social Responsibility for Poverty Alleviation: Exploring CSR Role in Socio-Economic Development in Iraq. *AgBioForum*, 26(2), 11-18.

يهدف تحليل البيانات الكمية في الدراسة إلى قياس مستوى ممارسات المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة وربطها بمؤشرات الحماية الاجتماعية، وبخاصة مستويات الفقر، باستخدام البيانات الثانوية. وقد شملت البيانات الثانوية التقارير المالية السنوية المنشورة والمعتمدة من بورصة فلسطين. وتشمل تقارير الإفصاح المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية جميع المعلومات التي تقدمها الشركات حول أنشطتها ومبادراتها وحجم الإنفاق المخصص لهذه البرامج، التي تهدف إلى دعم المجتمع المحلي وتحقيق التنمية الاجتماعية، مثل الحد من مستويات الفقر والحماية الاجتماعية. وتتيح هذه البيانات قياس مدى مساهمة الشركات في دعم الفئات الأكثر هشاشة، وتعزيز الحماية الاجتماعية. وقامت هذه الدراسة باستخدام قائمة التحقق (Checklist) كمؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين التي تتكون من 13 بندا، يتم جمعها من التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة خلال الفترة بين 2012-2024.

أما بخصوص مجتمع الدراسة والعينة، يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين التي تعمل في قطاعات تتمتع بحضور واسع من حيث ممارسات المسؤولية الاجتماعية، مثل البنوك التجارية، وشركات التأمين، وشركات الاتصالات، وشركات الطاقة، والشركات الصناعية التحويلية، ... وغيرها. ويبلغ عدد هذه الشركات 51 شركة، وقد شمل البحث 45 شركة متاحة وفعالة لتحليل البيانات.

تعد جلسات الحوار المركزة من الأدوات المنهجية المعتمدة في البحوث الاجتماعية، حيث تتيح جمع بيانات نوعية غنية من خلال التفاعل المباشر بين المشاركين، بما يسهم في الكشف عن التصورات والخبرات العملية التي قد لا تظهر في التحليل الكمي.²⁹ وقد ضمت الجلسة عينة قصدية من ممثلين عن القطاع الخاص، والجهات الحكومية ذات العلاقة، ومؤسسات العمل الميداني، بالإضافة إلى خبراء مختصين في مجال المسؤولية الاجتماعية، وذلك لضمان تنوع وجهات النظر وشمولها لمختلف الأطراف المعنية (Stakeholders) وتمحورت النقاشات في جلسات الحوار المركزة حول عرض ومناقشة نتائج البحث الكمية والنوعية، بهدف تفسيرها في ضوء الواقع العملي، والتحقق من مدى اتساقها مع تجارب وآراء أصحاب العلاقة. كما ركزت هذه الجلسات على تحليل الفجوات القائمة في ممارسات المسؤولية الاجتماعية، واستكشاف التحديات التي تعيق تفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال،

²⁹- Krueger, R. A., & Casey, M. A. (2015). Focus groups: A practical guide for applied research (5th ed.). SAGE Publications.

إضافة إلى مناقشة وتطوير التوصيات المقترحة بما يعزز قابليتها. ويسهم دمج المنهجين الكمي والنوعي (Mixed Methods Approach) في تعزيز قوة الدراسة، حيث يوفر فهما أكثر شمولية للظاهرة محل البحث، ويزيد من موثوقية النتائج من خلال التكامل بين التحليل الإحصائي والرؤى الميدانية.

الفقر في فلسطين في ظل الأزمات المتلاحقة

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الفقر في فلسطين لم يعد ظاهرة اقتصادية تقليدية مرتبطة بانخفاض الدخل فحسب، بل تحول إلى حالة بنيوية ومعقدة تعكس آثار الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية المترابطة. بناء على تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2025،³⁰ تم عمل تحليل مقارنة بين الفقر المدقع في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الزمنية من العام 2009 وحتى العام 2023، حيث أظهرت البيانات وجود فجوة بنيوية عميقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في مستويات الفقر والفقر المدقع خلال الفترة المدروسة، حيث ظل قطاع غزة يعاني من معدلات أعلى بكثير مقارنة بالضفة الغربية، سواء من حيث الفقر العام أو الفقر المدقع، مع اتساع هذه الفجوة بشكل واضح في السنوات الأخيرة.

في الضفة الغربية، اتسمت معدلات الفقر العام باتجاه تنازلي نسبيا على المدى الطويل؛ إذ انخفضت من حوالي 19.4% العام 2009 إلى 11.5% العام 2023، ما يعكس قدرة نسبية للاقتصاد المحلي في الضفة على امتصاص الصدمات، على الرغم من القيود السياسية والاقتصادية المستمرة. وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي، تبقى هذه المعدلات مرتفعة، وتعكس هشاشة فئات واسعة من المجتمع. في المقابل، يظهر قطاع غزة مستويات فقر مرتفعة ومستقرة نسبيا، حيث تراوحت معدلات الفقر بين 38% و63.6% خلال الفترة المدروسة، وبلغت ذروتها في العام 2023 بنسبة 63.6%. ويعكس هذا الارتفاع الحاد، التأثير التراكمي للحصار، وهشاشة الأوضاع المعيشية لشرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني، وتدمير القاعدة الإنتاجية، والانكماش الاقتصادي العميق، لا سيما

³⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في الضفة الغربية (الإنفاق، الاستهلاك، والفقر)، 2009-2023". رام الله - فلسطين. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/vbkmY>

بعد عدوان العام 2023.³¹ أما على مستوى فلسطين ككل، فقد ظلت معدلات الفقر مرتفعة، حيث بلغت حوالي 29.2% العام 2017، واستقرت حول مستويات قريبة في السنوات اللاحقة، وهو ما يخفي تباينا داخليا حادا بين المنطقتين (انظر/ي الجدول 1 أدناه).

جدول 1: معدلات الفقر على مستوى فلسطين للفترة بين 2012-2024

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة الفقر (%)	27.4	28.8	27.6	28.9	27.7	29.2	30.3	31.4	30.7	30.5	29.6	39.9	58

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025).

تظهر مؤشرات الفقر المدقع صورة أكثر حدة للفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية، انخفضت نسبة الفقر المدقع من 9.1% العام 2009 إلى 4.3% العام 2023، ما يشير إلى تحسن نسبي في قدرة الأسر على تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، على الرغم من استمرار التحديات الاقتصادية. في المقابل، شهد قطاع غزة ارتفاعا كبيرا في الفقر المدقع، حيث ارتفعت نسبته من حوالي 21.9% العام 2009 إلى 43.5% العام 2023؛ أي ما يقارب ضعف المستوى المسجل قبل أكثر من عقد. ويعكس هذا الارتفاع انتقال شريحة واسعة من السكان من دائرة الفقر إلى دائرة العوز الشديد، في ظل انهيار مصادر الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة. أما على مستوى فلسطين ككل، فقد أظهرت معدلات الفقر المدقع اتجاها متذبذبا مع ميل عام نحو الارتفاع مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت حوالي 16.8% العام 2017، بعد أن كانت في حدود 13.7% العام 2009، قبل أن تنخفض نسبيا في العام 2023 إلى نحو 12.9%. إلا أن هذه المعدلات تخفي تباينا داخليا حادا بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ يعكس المتوسط الوطني تحسنا نسبيا في الضفة الغربية يقابله تدهور حاد وامتساع في قطاع غزة، ما يجعل الفقر المدقع ظاهرة مركزة جغرافيا ومرتبطة بشكل مباشر بالأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة.

³¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بيانا صحافيا بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء الذي يصادف العشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2025". نشر في تاريخ 20 تشرين أول 2025. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/Zdmuw>

ومع استمرار العدوان وتداعياته، لم يعد الحديث مقتصرًا على الفقر بمفهومه المعروف، بل بات يشمل مستويات غير مسبوقه من الحرمان، وصلت في قطاع غزة إلى ما يشبه المجاعة الواسعة النطاق.³² وقد أسهم الدمار الواسع للبنية التحتية والأنشطة الاقتصادية في تعميق الفقر، حيث تراجع الاستهلاك الكلي للأسر الفلسطينية بشكل حاد، ما انعكس مباشرة على قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. وترافق ذلك مع ارتفاع كبير في معدلات البطالة، وفقدان مصادر الدخل، ولا سيما في قطاع غزة الذي يعاني غالبية سكانه من انعدام حاد في الأمن الغذائي. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الغالبية الساحقة من سكان القطاع باتوا غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية، في ظل ارتفاع الأسعار، وتراجع فرص العمل، وتآكل شبكات الأمان الاجتماعي.³³

ويكشف هذا الواقع عن اتساع دائرة الفقر لتشمل فئات جديدة كانت تصنف سابقًا ضمن الطبقة المتوسطة، ما يضع ضغوطًا إضافية على منظومة الحماية الاجتماعية في فلسطين. كما يبرز الحاجة الملحة إلى تدخلات أكثر فاعلية وشمولًا، لا تقتصر على الجهد الحكومي وحده، بل تتطلب دورًا تكامليًا من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن توجيه الموارد المتاحة نحو الفئات الأكثر تهميشًا، وتعزيز قدرتها على الصمود في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني.

بالنسبة لمتغير الفقر، سيتم جمع البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهو المصدر الرسمي والمعتمد للإحصاءات الوطنية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. يوفر الجهاز بيانات مفصلة عن مستويات الفقر، وتوزيع الأسر حسب خطوط الفقر الوطني، والفئات الأكثر هشاشة، ما يتيح تقييم العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات ودعم الفئات الفقيرة والمهمشة (انظر/ي الرابط في الهامش للاطلاع على البيانات).³⁴ وتعتبر هذه البيانات أساسية في تحليل أثر برامج المسؤولية الاجتماعية على الحماية الاجتماعية ومستويات الفقر، وربطها بالبيانات المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. استكمالًا للبيانات الكمية المستمدة من التقارير المالية للشركات، تقرر إجراء مقابلات نوعية مع عدد من الخبراء والمختصين لتعميق

³² المصدر السابق.

³³ المصدر السابق.

³⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - مؤشرات الفقر. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/KL8sL>

فهم المعوقات والآليات العملية لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، ومدى مواءمتها مع الاحتياجات الفعلية للفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني. تهدف هذه المقابلات إلى جمع رؤى الخبراء حول أولويات الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، ودور القطاع الخاص في دعم الفئات الأكثر تهميشاً، والتحديات التي تواجه الشركات في تحقيق أثر اجتماعي ملموس. كما ستساعد على استكشاف السياسات والآليات المقترحة لتعزيز التكامل بين برامج المسؤولية الاجتماعية وأهداف الحماية الاجتماعية الوطنية.

نتائج الدراسة

قامت الدراسة الحالية بتوظيف الأدوات المختلطة من خلال الجمع بين البيانات الثانوية الكمية والمقابلات النوعية، بهدف تحقيق فهم أكثر شمولية للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والحماية الاجتماعية. وقد شملت البيانات الثانوية التقارير المالية السنوية المنشورة والمعتمدة من بورصة فلسطين، التي تضمنت تقارير الإفصاح المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية ومبادراتها، بما في ذلك طبيعة هذه الأنشطة وحجم الإنفاق المخصص لها. وتركز هذه التقارير على البرامج التي تهدف إلى دعم المجتمع المحلي وتعزيز التنمية الاجتماعية، لا سيما في مجالات الحد من الفقر، وتعزيز الحماية الاجتماعية.

تفسير نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات

يتناول هذا الجزء عرض التحليل الوصفي للخصائص الإحصائية الأساسية لمتغيرات الدراسة، بما يسهم في فهم طبيعة البيانات وتوزيعها قبل الانتقال إلى التحليل القياسي المتقدم. وقد شملت المتغيرات: القطاع الاقتصادي، مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، معدل الفقر، إجمالي الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية، كما موضح في الجدول رقم 4 الوارد في الملحق. ويسهم هذا التحليل في تقديم صورة أولية عن خصائص المتغيرات واتجاهاتها العامة، بما يساعد في تفسير العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية ومستويات الفقر في السياق الفلسطيني. ويعد الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات؛ إذ يعكس مستوى قدرة الأفراد والأسر على تلبية احتياجاتهم الأساسية والعيش بحد أدنى من الرفاه الاقتصادي.³⁵ وقد اعتمدت الدراسات السابقة على مقاييس مختلفة لقياس الفقر؛ فعلى سبيل المثال، استخدمت دراسة العراقي وآخرين (2023) مؤشر نصيب الفرد من النفقات الاستهلاكية النهائية لقياس مستويات الفقر في مصر. غير أن قياس الفقر في فلسطين يستند إلى منهجية مختلفة تعتمد على مفهوم الفقر النقدي.³⁶

³⁵ - شتله، وليد عبد السلام. (2015). مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية [رسالة ماجستير منشورة، معهد التخطيط القومي]:

<https://arab-scholars.com/625833>

³⁶ - العراقي، بشرى أحمد السيد، السيد، أشرف لطفي، حسن، رشدي فتحي محمود، وعبد العال، علا عادل. (2023). "قياس أثر التنمية البشرية على الفقر في مصر". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، (1) 4، 427-463: <https://arab-scholars.com/70a811>

وفي هذا السياق، تعتمد هذه الدراسة في قياس مستوى الفقر على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التي تستند إلى المنهجية المعتمدة في تقارير الفقر الوطنية. ووفقاً لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، يتم احتساب نسب الفقر في فلسطين بناءً على المفهوم النقدي للفقر وفق التعريف الرسمي الذي اعتمده الجهاز منذ العام 1997، والذي يجمع بين الأبعاد المطلقة والنسبية للفقر بالاستناد إلى موازنة الاحتياجات الأساسية للأسر. وقد تم تطوير خطي فقر رئيسيين اعتماداً على أنماط الاستهلاك الفعلية للأسر المرجعية؛ حيث يمثل الخط الأول "خط الفقر المدقع" الذي يعكس الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية المرتبطة بالغذاء والملبس والسكن، بينما يمثل الخط الثاني "خط الفقر الوطني" الذي يشمل، إضافة إلى ذلك، احتياجات أساسية أخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والرعاية الشخصية ومستلزمات المنزل. كما يتم تعديل هذين الخطين دورياً، بما يعكس التغيرات في أنماط الاستهلاك واحتياجات الأسر وفقاً لحجم الأسرة وتركيبها الديموغرافية. وبناءً على ذلك، اعتمدت هذه الدراسة على بيانات الفقر المنشورة رسمياً من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بوصفها المصدر الأساسي لقياس متغير الفقر خلال فترة الدراسة، وذلك لضمان اتساق القياس مع المنهجيات الوطنية المعتمدة، وتعزيز موثوقية النتائج وقابليتها للمقارنة مع المؤشرات الرسمية المتعلقة بالفقر في فلسطين.

متغير الفقر (Poverty)-المتغير التابع

أظهر متغير الفقر متوسطاً حسابياً بلغ (30.943%)، ووسيطاً قدره (27%)، مع انحراف معياري منخفض نسبياً بلغ (4.026)، وتراوحت القيم بين (27.4%) و(39.9%). وتشير هذه النتائج إلى أن مستويات الفقر خلال فترة الدراسة كانت مرتفعة نسبياً ومستقرة مقارنة بمتغيرات أخرى، مع تباين محدود نسبياً عبر السنوات. وتعكس هذه القيم واقع الفقر البنيوي في فلسطين، حيث تتأثر معدلات الفقر بعوامل هيكلية مستمرة، مثل ارتفاع معدلات البطالة، وتقييد النشاط الاقتصادي، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ما يجعل الفقر ظاهرة مزمنة يصعب معالجتها من خلال تدخلات قصيرة الأجل فقط. وهذه النتائج متفقة مع الدراسات السابقة مثل دراسة حسنة.³⁷ ويعطي هذا

³⁷ - حسنة، عمر. (2018). "إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية". مجلة كتاب الأمة. 30 (135). 1-224.

مؤشرا على أن نسبة مستوى الفقر في فلسطين تزداد نتيجة تدهور الحالة الاقتصادية في فلسطين.³⁸ وبالنظر الى المتوسط الحسابي للفقر، وهو 27%، فإن هذا الرقم قد يدل على أن البرامج التي تقدمها الحكومة الفلسطينية، ومن ضمنها وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد الوطني المختصة بمكافحة الفقر، تسهم في الحد من الفقر بنسبة منخفضة، وهذا مؤشر على فعالية هذه البرامج والمبادرات التي تتبناها مؤسسات السلطة الفلسطينية من أجل تخفيض معدلات الفقر، وتسهم في التنمية البشرية بشكل مباشر، وأن قيمة الانحراف المعياري هي (4.026) التي تشير إلى مدى التباين في برامج الحد من الفقر عبر السنوات الداخلة في إحصائيات الدراسة.

متغير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility Disclosure Variable) - المتغير المستقل

بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (0.489)، بينما بلغ الوسيط (0.375)، مع انحراف معياري مقداره (0.375). وتراوحت القيم بين (0) و(1). وتشير هذه القيم إلى أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة يعد متوسطا إلى منخفض نسبيا، مع وجود تفاوت ملحوظ بين الشركات؛ حيث لا تفصح بعض الشركات عن أي أنشطة اجتماعية، في حين تفصح شركات أخرى بشكل كامل. ويعكس هذا التباين غياب إطار تنظيمي موحد يلزم الشركات بالإفصاح المنهجي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يتوافق مع الواقع الفلسطيني الذي يتسم بطغيان الإفصاح الطوعي وغير المنتظم في هذا المجال.

متغير إجمالي الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية (Total CRS Spending variable) -المتغير المستقل

بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية (350,618)، في حين بلغ الوسيط (61,382)، مع انحراف معياري مرتفع جدا بلغ (709,627)، وتراوحت القيم بين (0) و(4,622,524). وتشير الفجوة الكبيرة بين المتوسط والوسيط، إلى جانب الانحراف المعياري المرتفع، إلى توزيع غير متماثل (Skewed Distribution)

³⁸ -والى، عادة. (2017). "التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد". اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.

للإنفاق، حيث تهيمن قلة من الشركات ذات الإنفاق المرتفع جدا على المتوسط العام، في مقابل عدد كبير من الشركات التي تنفق مبالغ محدودة أو لا تنفق على الإطلاق. ويعكس هذا التباين تفاوت القدرات المالية بين الشركات الفلسطينية، إضافة إلى اختلاف أولوياتها تجاه المسؤولية الاجتماعية، حيث تتركز المبادرات الكبرى غالبا لدى الشركات الكبرى، وبخاصة في القطاعين المصرفي والاتصالات.

يمكن تفسير ارتباط نتائج التحليل الوصفي بأسئلة الدراسة، من خلال تحليل نتائج التحليل الوصفي لواقع المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، وارتباط ذلك بمدى مواءمة هذا الإنفاق مع أولويات الحماية الاجتماعية والحد من الفقر. تشير خصائص الإفصاح والإنفاق الواردة في التحليل الوصفي إلى أن المسؤولية الاجتماعية لا تمارس، بعد، بوصفها أداة منظمة ومتكاملة ضمن منظومة الحماية الاجتماعية. فمستويات الإفصاح المتوسطة وغير المتجانسة تعكس غياب رؤية موحدة لدى الشركات حول دورها الاجتماعي، ما يحد من إمكانية الاعتماد على هذا الإنفاق كمكون مستقر ومكمل للإنفاق العام في مجال الحماية الاجتماعية. وبالتالي، تؤدي المسؤولية الاجتماعية، بصيغتها الحالية، دورا جزئيا وموسميا أكثر منه دورا استراتيجيا مستداما، الأمر الذي يضعف قدرتها على معالجة فجوات الحماية الاجتماعية المتزايدة.

إضافة إلى ذلك، يعكس التفاوت الحاد في الإنفاق بين الشركات أن الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية ليست متوازنة؛ سواء من حيث الحجم أو الانتشار. إذ إن تركيز الإنفاق لدى عدد محدود من الشركات يشير إلى أن الأثر الاجتماعي يظل محصورا جغرافيا وقطاعيا، ولا يصل بصورة متكافئة إلى الفئات الأكثر تهميشا. وبالتالي، فإن غياب العدالة في توزيع الإنفاق يحد من قدرة المسؤولية الاجتماعية على الإسهام الفعلي في تقليل الفقر، ويجعل أثرها مرهونا بمبادرات فردية لا بسياسات شاملة. ويشير تنوع القطاعات الاقتصادية إلى أن المسؤولية الاجتماعية تمارس وفق قدرات وأولويات مختلفة، وليس ضمن إطار وطني موحد. ويؤدي ذلك إلى تفاوت في نوعية المبادرات، حيث تميل بعض القطاعات إلى مبادرات رمزية، في حين تمتلك قطاعات أخرى القدرة على تنفيذ برامج أوسع وأكثر استدامة. إن غياب التنسيق القطاعي يقلل من فرص التكامل بين إنفاق المسؤولية الاجتماعية وأولويات الحماية الاجتماعية الوطنية، ويضعف الأثر التراكمي لهذه المبادرات.

إضافة إلى ذلك، تشير المستويات المرتفعة والمستقرة نسبياً للفقير، إلى أن الإنفاق الاجتماعي الحالي غير كافٍ من حيث الحجم أو الكيف لإحداث تحول ملموس في مؤشرات الفقر. ويعكس ذلك فجوة واضحة بين طبيعة الفقر البنوي في فلسطين وبين طبيعة التدخلات الاجتماعية التي تميل إلى الطابع الخيري قصير الأجل. وتؤكد هذه النتيجة أن معالجة الفقر تتطلب توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية نحو برامج ذات بعد تنموي وهيكلية، بدل الاكتفاء بتدخلات تخفف الأثر دون معالجة الأسباب.

بصورة عامة، تكشف نتائج التحليل الوصفي أن المسؤولية الاجتماعية في فلسطين لا تزال بعيدة عن أداء دورها التنموي المنشود، وأنها بحاجة إلى إعادة توجيه منهجية نحو الفئات الأكثر هشاشة، والبرامج المستدامة، والمواءمة مع السياسات العامة للحماية الاجتماعية. وتؤكد هذه النتائج الوصفية صحة الفرضية الضمنية التي انطلقت منها الدراسة، والمتمثلة في أن تحسين كفاءة توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية، وليس مجرد زيادته، هو المدخل الأساس لتعظيم أثره الاجتماعي. تبين النتائج الوصفية أن واقع المسؤولية الاجتماعية في فلسطين يتسم بالتجزؤ وعدم الانتظام، وأن أثره على الفقر والحماية الاجتماعية يظل محدوداً في ظل غياب التوجيه والاستدامة. وتشكل هذه النتائج قاعدة تفسيرية مهمة للإجابة عن أسئلة الدراسة اللاحقة، وتمهد للانتقال إلى التحليل القياسي لفحص ما إذا كان لهذا الإنفاق، رغم اختلالاته، أثر قابل للقياس على مستويات الفقر.

فيما يتعلق بمتغير نوع القطاع في جدول التحليل الوصفي، فقد تم ترميز هذا المتغير عددياً ليمثل القطاعات الاقتصادية المختلفة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك بهدف تسهيل إدخاله في التحليل الإحصائي والقياسي. واعتمدت الدراسة خمسة قطاعات رئيسية تمثل الهيكل الاقتصادي للشركات المدرجة، وقد جرى ترميزها في قاعدة البيانات على النحو الآتي: 1 = قطاع الخدمات، 2 = قطاع الاستثمار، 3 = القطاع الصناعي، 4 = قطاع البنوك، 5 = قطاع التأمين.

وبناء على هذا الترميز، تشير نتائج التحليل الوصفي إلى أن الوسط الحسابي لمتغير نوع القطاع بلغ (2.889)، بينما بلغ الوسيط (3)، مع انحراف معياري مقداره (1.338)، وتراوحت القيم بين حد أدنى (1) وحد أقصى (5). وتعكس هذه النتائج أن عينة الدراسة تشمل جميع القطاعات الاقتصادية الخمسة التي تم اعتمادها في التحليل، الأمر الذي يشير إلى تنوع هيكل الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني. كما يلاحظ أن اقتراب الوسط الحسابي من القيمة (3) يدل على أن توزيع الشركات في العينة يميل نسبياً نحو القطاع الصناعي، وهو ما يعكس

الحضور الملحوظ للشركات الصناعية ضمن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. في المقابل، يشير الوسيط (3)، أيضاً، إلى تمركز البيانات حول هذا القطاع، ما يعزز من دلالة الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في الهيكل الاقتصادي للشركات محل الدراسة. أما الانحراف المعياري البالغ (1.338)، فيعكس وجود درجة من التباين في توزيع الشركات بين القطاعات المختلفة، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية للشركات المدرجة، حيث تضم العينة شركات تنتمي إلى قطاعات متنوعة تشمل الخدمات، والاستثمار، والصناعة، والبنوك، والتأمين. ويسهم هذا التنوع القطاعي في تعزيز شمولية الدراسة؛ إذ يسمح بفحص العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي ومستويات الفقر في سياق اقتصادي متعدد القطاعات.

الجدول 2: التحليل الوصفي

المتغير	الوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	انحراف معياري	اقل قيمة	اعلى قيمة
الفقر	30.943	29.6	4.026	27.4	39.9
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	.489	.375	0.375	0	1
الإنفاق للمسؤولية الاجتماعية	350618	61382	709627	0	4622524
نوع القطاع	2.889	3	1.338	1	5

ملاحظة: تمثل بيانات هذا الجدول نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2012-2024)، حيث تم قياس معدل الفقر بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وفق منهجية خط الفقر المعتمدة في فلسطين. أما مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد تم احتسابه من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالاعتماد على مؤشر إفصاح يتكون من مجموعة بنود اجتماعية يتم تسجيلها بقيمة (1) في حال الإفصاح عنها، و(0) في حال عدم الإفصاح. في حين تم الحصول على بيانات الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية من التقارير السنوية والإفصاحات المالية للشركات المدرجة في البورصة. كما تم تضمين متغير نوع القطاع كمتغير تصنيفي يمثل القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة، حيث تم ترميز القطاعات إلى خمس فئات رئيسية هي: الخدمات، الاستثمار، الصناعة، البنوك، التأمين.

تفسير نتائج تحليل الانحدار المتعدد

يهدف تحليل الانحدار المتعدد إلى قياس الأثر المستقل لكل من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والإنفاق عليها، في تفسير التغيرات في مستويات الفقر في فلسطين، مع التحكم ببقية المتغيرات، وبما يتيح تقييم الدور الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية كأداة داعمة للحماية الاجتماعية. أظهرت نتائج الانحدار أن معامل متغير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Social) جاء سالبا وذا دلالة إحصائية عالية ($\text{Coef} = -0.997, p < 0.01$). وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية يرتبط بانخفاض ملموس في مستويات الفقر، حتى بعد التحكم في حجم الإنفاق والقطاع الاقتصادي. لا يعكس الإفصاح، هنا، مجرد شفافية

شكلية، بل يمثل مؤشرا على درجة المؤسسة والالتزام الحقيقي للشركات تجاه دورها الاجتماعي. فالشركات التي تقصح بصورة أوسع غالبا ما تكون أكثر انتظاما في تنفيذ برامجها، وأكثر ارتباطا باحتياجات المجتمع، وهو ما ينسجم مع فكرة الدراسة التي تؤكد أن المسؤولية الاجتماعية الفاعلة تبدأ من الوضوح والحوكمة.

إضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن معامل الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية (Spending) جاء سالبا وذا دلالة إحصائية (Coef = -0.003, p < 0.01)، ما يعني أن زيادة الإنفاق ترتبط بانخفاض مستويات الفقر، وإن كان الأثر الكمي محدودا. تشير هذه النتيجة إلى أن الإنفاق بحد ذاته ليس العامل الحاسم، بل إن كفاءة التوجيه ونوعية البرامج الممولة هي ما يحدد الأثر الاجتماعي الحقيقي. وهذا ينسجم مع نتائج التحليل الوصفي التي أظهرت تفاوتًا حادا في الإنفاق، ومع ما توصلت إليه الدراسة من أن الإنفاق غير الموجه يحد من قدرته على معالجة الفقر البنوي. وبلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.138$)، ما يعني أن متغيرات المسؤولية الاجتماعية تفسر نحو 13.8% من التغير في مستويات الفقر. وعلى الرغم من أن هذه النسبة ليست مرتفعة، فإنها منطقية في سياق دراسة ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد كالفقر، وبخاصة في بيئة اقتصادية وسياسية استثنائية كالواقع الفلسطيني.

كما تؤكد دلالة اختبار (F-test) أن النموذج ككل صالح إحصائيا لتفسير العلاقة المدروسة.

بشكل عام، تؤكد نتائج الانحدار المتعدد أن للمسؤولية الاجتماعية، وبخاصة من حيث الإفصاح المؤسسي والإنفاق الموجه، دورا ملموسا في التخفيف من حدة الفقر، وإن كان هذا الدور محدودا في ظل غياب إطار وطني منظم وتكامل حقيقي مع سياسات الحماية الاجتماعية. وتدعم هذه النتائج الفكرة المركزية للدراسة التي تدعو إلى إعادة توجيه المسؤولية الاجتماعية من ممارسة تسويقية إلى أداة تنمية فاعلة، تسهم في تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر تهميشا في فلسطين.

تحليل المقابلات النوعية

تم إجراء مقابلات معمقة مع نخبة من الخبراء وصناع السياسات والباحثين في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصاد والسياسات العامة، شملت كلا من: مسيف مسيف، باحث اقتصادي في مركز ماس؛ بشار ياسين، مدير جمعية البنوك في فلسطين؛ هند بطة، باحثة في مرصد؛ أنور الشنطي، الرئيس التنفيذي لشركة ترست العالمية للتأمين، رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين؛ مؤيد عفانة، خبير في الشؤون الاقتصادية؛ كايد مرعي، عضو مجلس

اتحاد شركات التأمين؛ أنور حمام، وكيل دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية؛ الدكتورة هنادي براهيمة، مدير عام مكافحة الفقر في وزارة التنمية الاجتماعية.

هدفت المقابلات إلى استكشاف دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وتقليل الفقر في فلسطين، وتقييم واقع إنفاق الشركات، والتحديات التنظيمية والمؤسسية، وإمكانية تطوير إطار وطني موجه لهذا الإنفاق. وقد كشفت نتائج المقابلات عن توافق واسع بين المشاركين حول وجود فجوة واضحة بين الإمكانيات النظرية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وبين مخرجاتها الفعلية على صعيد تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من الفقر. وتبين أن هذه الفجوة لا تعود إلى عامل واحد، بل هي نتاج تراكمي لجملة من العوامل البنوية والتنظيمية والسياسية، التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية ممارسة مشتتة، غير ممأسسة، ومحدودة الأثر. إضافة إلى ذلك، أظهرت المقابلات أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، رغم حضورها المتزايد في الخطاب المؤسسي، لا تزال تمارس ضمن سياق يتسم بالتجزئة، وغياب الرؤية الوطنية، وضعف الارتباط المباشر بأهداف الحماية الاجتماعية والحد من الفقر.

توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في دعم الحماية الاجتماعية وتقليل الفقر

تتفق غالبية المقابلات على أن هناك إمكانيات نظرية لهذه المساهمة، لكن الواقع العملي الحالي يظل محدود الأثر بسبب مجموعة من العوائق البنوية والمؤسسية. يشير المشاركون إلى أن الفقر في فلسطين ظاهرة متعددة الأبعاد وجذرية، تتداخل فيها عوامل سياسية واقتصادية وأمنية تجعل من معالجة المشكلة مهمة معقدة تتجاوز قدرة مبادرات متفرقة أو إنفاق طوعي غير منظم. أحد المحاور المتكررة في المقابلات هو الحاجة إلى ضبط المفاهيم؛ فالمسؤولية الاجتماعية للشركات ليست مرادفاً للحماية الاجتماعية الحكومية، بل هي التزام طوعي أو استراتيجي للشركات تجاه المجتمع، بينما الحماية الاجتماعية منظومة رسمية تعتمد على قواعد بيانات ومعايير استهداف وبرامج طويلة الأمد. أشار أنور حمام بوضوح إلى أن برامج الحماية الفعالة تقوم على بيانات دقيقة ومعايير استهداف واضحة وتدخلات طويلة الأمد تهدف إلى كسر دائرة الفقر، في حين أن معظم مبادرات المسؤولية الاجتماعية في فلسطين تتخذ طابعا موسميا أو رمزيا، وتقتصر على مساعدات عينية أو دعم نقدي قصير الأجل لا يكسر الاعتماد المزمّن على برامج الدعم.

تتقاطع آراء مؤيد عفانة ومسيف مسيف وهند بطة وهنادي براهيمة في وصف نمط إنفاق الشركات بأنه خجول وغير مؤسسي، وغالبا ما يفتقر إلى أولويات واضحة أو مواءمة مع خطط الحماية الوطنية. أشار عفانة إلى أن غياب إطار تشريعي ناظم يجعل المسؤولية الاجتماعية غير مكتملة الأركان في فلسطين، وأن الإنفاق الحالي لا يستهدف بانتظام الفئات الأكثر هشاشة مثل النازحين، والأسر الفقيرة، وذوي الإعاقة، والنساء المعنفات. من جهته، رأى مسيف أن المشكلة ليست في غياب الإنفاق بحد ذاته، بل في غياب التوجيه المؤسسي والتنظيمي الذي يحول الإنفاق من تدخلات جزئية ومؤقتة إلى أدوات تكاملية قادرة على دعم الدولة في مهام الحماية الاجتماعية. أشارت براهيمة الى ان وجود مبادرات متنوعة من قبل القطاع الخاص، إلا أن هذه المبادرات تظل في معظمها ذات طابع إغاثي قصير الأمد، يركز على التخفيف من آثار الفقر بدلا من معالجته جذريا. على الرغم من ذلك، قدم ياسين مثلا عمليا من القطاع المصرفي يوضح أن هناك نماذج يمكن البناء عليها؛ فقد أظهرت البنوك قدرة على توجيه إنفاقها استجابة لحالات طارئة مثل جائحة كورونا، حيث ارتفعت مساهمات القطاع الصحي بشكل ملحوظ. هذا المثال يبرز أن الإنفاق الممنهج والمبني على استراتيجيات داخلية يمكن أن يحقق أثرا ملموسا، لكنه يظل مساهمة جزئية ضمن منظومة أوسع، ولا يغني عن وجود إطار وطني ينسق الجهود ويحدد الأولويات.

تؤكد المقابلات، أيضا، على غياب آليات قياس ومساءلة واضحة، وهو ما يجعل تقييم الأثر الاجتماعي لإنفاق المسؤولية الاجتماعية صعبا أو مستحيلا في كثير من الحالات. شدد أنور حمام على أن عدم وجود مؤشرات أداء موحدة وقواعد بيانات دقيقة يمنعان قياس مدى إسهام هذا الإنفاق في خفض الفقر أو تعزيز الحماية. هذا الرأي تدعمه ملاحظات أخرى تفيد بأن كثيرا من المبادرات تقتصر إلى متابعة وتقييم منهجيين، ما يحول دون تراكم أثرها أو تحويلها إلى برامج مستدامة. وأشارت براهيمة الى أن الإنفاق الحالي لا يترجم بشكل فعال إلى نتائج تنموية مستدامة، بل يظل محصورا في الاستجابة للاحتياجات الآنية دون معالجة الأسباب البنوية للفقر. من الناحية التفسيرية، يمكن القول إن إنفاق المسؤولية الاجتماعية يعمل حاليا كأداة تكميلية تخفف من بعض مظاهر الحرمان، لكنها لا تعالج جذور الفقر البنوية. التحول إلى دور فاعل يتطلب شروطا محددة: وجود إطار قانوني وتنظيمي يحدد التزامات الشفافية والتنسيق، مواءمة الإنفاق مع الخطط الاستراتيجية الوطنية والقطاعية، اعتماد مؤشرات قياس أثر قابلة للتطبيق، إنشاء منصات شراكة تجمع القطاع الخاص مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتوجيه

الموارد نحو أولويات محددة. بدون هذه الشروط، سيظل الإنفاق مشتتا وموسميا وغير قادر على تحقيق أثر تراكمي. ختاماً، تشير الأدلة النوعية إلى أن توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يسهم في دعم منظومة الحماية الاجتماعية والحد من الفقر، لكنه عمليا لا يحقق الأثر المطلوب في ظل السياق الفلسطيني الراهن. إن تحويل الإمكانيات إلى نتائج ملموسة يتطلب إعادة تأطير العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وتبني سياسات تنظيمية واضحة، وتطوير آليات قياس ومساءلة تضمن توجيه الموارد نحو الفئات الأشد هشاشة وتحقيق أثر اجتماعي مستدام.

مبادرات المسؤولية الاجتماعية والعلاقة مع دعم أولويات الإنفاق العام

تتفق الآراء على أن للمسؤولية الاجتماعية إمكانيات حقيقية لتكملة الإنفاق العام وتخفيف الضغوط على الموازنات، لكن هذه الإمكانيات لا تتحول إلى أثر فعلي ما لم تنظم وتوجه وفق آليات مؤسسية واستراتيجية واضحة. يبرز من خلال مقابلة أنور حمام أن المشكلة الأساسية تكمن في غياب التنسيق المؤسسي؛ فالدولة تمتلك خططا استراتيجية قطاعية في الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية، إلا أن القطاع الخاص لا يتعامل مع هذه الخطط كمرجعية ملزمة أو حتى إرشادية، بل تبني تدخلاته على قرارات فردية أو علاقات شخصية، ما يؤدي إلى تركيز الدعم في مجالات أو مناطق محددة وإهمال أولويات وطنية أخرى.

تؤكد مداخلات مؤيد عفانة أن السياق المالي الراهن يزيد من أهمية توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية نحو أولويات الإنفاق العام، لا سيما في ظل انكماش الإيرادات العامة وتراجع قدرة الحكومة على تمويل الرواتب والبرامج الاجتماعية. يقترح عفانة إنشاء صندوق وطني مؤسسي للمسؤولية الاجتماعية يخصص جزء منه لحماية الأسر الفقيرة والأشد هشاشة، ويضع أولويات إنفاق واضحة تضمن استدامة الدعم. هذا الطرح يعكس رؤية عملية لتحويل الإنفاق من مبادرات متفرقة إلى آلية تمويلية منسقة تدعم السياسات العامة وتسد فجوات الأمان الاجتماعي.

من منظور القطاع المصرفي، يبرز بشار ياسين نموذجا عمليا يوضح كيف يمكن لمبادرات المسؤولية الاجتماعية أن تتوافق مع أولويات الإنفاق العام عندما تبنى على تنسيق مسبق مع الوزارات المعنية. يذكر ياسين أن البنوك تتعاون مع وزارتي التربية والتعليم والصحة في تمويل مشاريع طويلة الأمد؛ مثل إنشاء غرف صفية وتجهيز مستشفيات، وأن تحديد الأولويات يتم غالبا بالتنسيق مع الجهات الحكومية التي تقدم احتياجات واضحة سنويا.

هذا النموذج يبين أن وجود قنوات تواصل رسمية وآليات تنسيق، يمكن أن يجعل إنفاق القطاع الخاص مكملاً ذا أثر ملموس، لا مجرد نشاط دعائي أو موسمي.

مع ذلك، يشدد عدد من المشاركين، بمن فيهم مسيف مسيف وأنور الشنطي، على أن مساهمة مبادرات المسؤولية الاجتماعية تظل محدودة وغير ممنهجة ما لم تدمج ضمن نظام وطني يضمن التوافق بين سياسات الحكومة وأوجه إنفاق الشركات. فغياب بيانات دقيقة عن الأسر الفقيرة والفئات الهشة، يمنع توجيه الموارد بكفاءة، ويؤدي إلى ازدواجية أو سوء توجيه الموارد. كما أن التركيز على تدخلات قطاعية معزولة يفقدها جزءاً كبيراً من فعاليتها، لأن أولويات الإنفاق العام مترابطة؛ فالفقر يؤثر في الصحة والتعليم والعمل، وأي تدخل أحادي الجانب لا يحقق الأثر التراكمي المطلوب.

أما من منظور وزارة التنمية الاجتماعية، شددت هنادي براهيمة إلى أن توجيه مبادرات المسؤولية الاجتماعية وأولويات الإنفاق العام في فلسطين في الغالب بناء على قرارات الشركات أو توجهاتها الداخلية، وليس وفقاً لأولويات وطنية محددة تستند إلى تحليل شامل للاحتياجات الاجتماعية. وأن مفهوم الحماية الاجتماعية يفهم على أنه منظومة متعددة الأبعاد تشمل التعليم والصحة والدخل وفرص العمل، إلا أن ضعف التنسيق بين القطاع الخاص والجهات الحكومية يؤدي إلى تشتت الجهود وتكرار بعض التدخلات مقابل إهمال مجالات أخرى أكثر إلحاحاً. وهذا يعكس غياب التكامل المؤسسي الذي من شأنه أن يعزز فعالية الإنفاق الاجتماعي ويزيد من أثره التنموي.

تتضح من المقابلات، أيضاً، مشكلة الخلط بين المسؤولية الاجتماعية والتسويق المؤسسي؛ إذ يستخدم بعض الفاعلين هذه المبادرات لتحسين الصورة العامة للشركة، بدلاً من أن تكون مساهمة حقيقية في تحقيق أهداف الإنفاق العام. هذا الخلط يفرغ مفهوم المسؤولية الاجتماعية من مضمونه التنموي، ويضعف قدرتها على دعم السياسات العامة بفعالية. لذلك، تؤكد المقابلات على ضرورة وجود معايير للشفافية والإفصاح ومؤشرات أداء تقيس الأثر الاجتماعي للإنفاق، بحيث يمكن للحكومة والمجتمع المدني تقييم مدى مساهمة هذه الموارد في سد فجوات الحماية الاجتماعية.

من الناحية التطبيقية، تشير الأدلة إلى أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تساهم في تخفيف الضغط عن الموازنة العامة إذا ما وجهت نحو القطاعات الأساسية المتأثرة مثل الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية، وبشرط أن تكون جزءاً من برامج طويلة الأمد تستهدف بناء القدرات المحلية وخلق فرص عمل مستدامة. إن توجيه الموارد

نحو مشاريع بنوية -كدم التعليم المهني، تمويل المشاريع الصغيرة، أو تحسين البنية التحتية الصحية- يمنح الإنفاق طابعا استثماريا يحقق أثرا مضاعفا على المديين المتوسط والطويل، بدلا من أن يظل مجرد إنفاق استهلاكي مؤقت.

خلاصة القول، تظهر المقابلات أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية تملك قدرة نظرية على دعم أولويات الإنفاق العام، وتقليل الفجوات الاجتماعية، لكنها عمليا لا تحقق ذلك في ظل غياب الإطار المؤسسي والتنسيقي والقياس المنهجي. إن تحويل هذه الإمكانيات إلى أثر ملموس يتطلب توحيد المفاهيم، وسن آليات تنظيمية تشجع الشفافية والتنسيق، ومواءمة برامج الشركات مع الخطط الاستراتيجية الوطنية، وتأسيس آليات قياس ومتابعة تضمن استهداف الفئات الأشد هشاشة وقياس النتائج. فقط عبر هذه الشروط يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تتحول من دور تكميلي منقطع إلى شريك استراتيجي يدعم أولويات الإنفاق العام، ويعزز الحماية الاجتماعية في فلسطين.

حول إمكانية توظيف موازنات المسؤولية الاجتماعية نحو الحد من الفقر

تتفق الآراء على أن الإمكانيات موجودة، لكن توظيف هذه الموازنات يواجه قيودا بنوية وتنظيمية تحول دون تحقيق أثر مستدام. يشير أنور حمام إلى أن الموازنات تدار حاليا بصورة مشتتة وغير استراتيجية، وغالبا ما تتفق على مساعدات عينية أو نقدية قصيرة الأجل لا تعالج أبعاد الفقر المتعددة. من منظوره، الفقر في فلسطين ليس مجرد نقص دخل، بل هو حرمان متعدد الأبعاد يتطلب تدخلات مركبة تشمل التمكين الاقتصادي، وبناء القدرات، وتوفير فرص عمل مستدامة؛ لذا فإن إنفاق المسؤولية الاجتماعية يجب أن يتحول من استجابة آنية إلى استثمار طويل الأمد يربط بين الموارد والنتائج.

ويرى مؤيد عفانة أن توظيف الموازنات يمكن أن يتم عبر مسارين متكاملين: مسار التمكين الاقتصادي الذي يهدف إلى خلق تنمية مستدامة من خلال دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وبرامج التدريب المهني، ومسار المساعدات النقدية الموجهة كشبكة أمان للفئات التي لا يمكن تمكينها اقتصاديا على المدى القصير. كما يرى أن الجمع بين المسارين يتيح انتقال الأسر من خانة الاحتياج إلى خانة الإنتاج، ما يقلل الاعتماد على الدعم، ويزيد من قاعدة الممولين عبر الضرائب، لكنه يشدد على أن ذلك يتطلب مؤسسة حقيقية لصرف هذه الموازنات، مثل صندوق وطني للمسؤولية الاجتماعية تشرف عليه جهات متعددة (القطاع الخاص، القطاع العام، المجتمع المدني، الأكاديميا) وتطبق عليه معايير حوكمة وشفافية صارمة.

من منظور القطاع المصرفي، يبرز بشار ياسين نموذجا عمليا لتوظيف الموازنات بصورة مؤسسية وغير مباشرة، حيث توجه الموارد إلى دعم الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم عبر تمويل مشاريع مؤسسية (تجهيز مستشفيات، إنشاء غرف صيفية، دعم مختبرات). هذا التوجه يقلل من الأعباء المالية على الأسر الفقيرة، ويعزز الوصول إلى الخدمات، لكنه لا يعالج الفقر الآن بشكل مباشر. ياسين يرى أن العمل عبر قنوات مؤسسية يحد من مخاطر سوء التوزيع ويضمن استدامة الأثر، لكنه يقر، أيضا، بأن هذا النهج بحاجة إلى إطار وطني ينسق الأولويات ويضمن استهداف الفئات الأشد هشاشة.

يضيف كايد مرعي وأنور الشنطي بعدا عمليا يركز على خلق فرص العمل المهنية وتمويل المشاريع الصغيرة كآلية مركزية للحد من الفقر. يشير مرعي إلى أن مفهوم الفئات الهشة توسع ليشمل شرائح جديدة نتيجة الأزمات، ما يزيد من الضغوط على قدرة القطاع الخاص على المساهمة. لذلك، يقترح مرعي أن تركز الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية الاجتماعية على برامج تدريب مهني وتمويل مشاريع منتجة، بينما يرى الشنطي ضرورة تخصيص نسبة محددة من أرباح الشركات تجمع في صندوق منظم يدار وفق دراسات احتياج وخطط تنفيذ طويلة الأمد، مع آليات متابعة ورقابة.

تتفق هند بطة ومسيف مسيف على أن الواقع الحالي يميل إلى الاستجابة للأعراض وليس للأسباب الجذرية للفقر. فالمساعدات العينية والنقدية، رغم أهميتها في الطوارئ، تبقى الأسر في دائرة الاعتماد ما لم ترافق ببرامج تمكين وبنية تحتية اجتماعية قوية. كما يشدد مسيف على أن التبرعات للمؤسسات العامة لا تضمن، بالضرورة، وصول الدعم إلى الأسر الفقيرة، لأن المؤسسات تخدم احتياجات خدمية عامة لا تستهدف، بالضرورة، البعد الاقتصادي للفرد. لذلك، يرى المشاركون ضرورة وجود قنوات مباشرة تستهدف الأسر الفقيرة؛ سواء عبر برامج تحويل نقدي مشروطة أو غير مشروطة، أو عبر دعم مشاريع منتجة موجهة للأسر المستهدفة.

من وجهة نظر وزارة التنمية الاجتماعية، ذكرت براهما أن موازنات المسؤولية الاجتماعية، رغم حجمها النسبي، لا تستثمر بالشكل الأمثل في الحد من الفقر. إذ يتركز الإنفاق في الغالب على تدخلات إغاثية قصيرة الأجل مثل المساعدات النقدية والعينية، والتي تساهم في التخفيف الفوري من آثار الفقر، لكنها لا تؤدي إلى تغيير بنيوي في أوضاع الفئات الفقيرة. وفي المقابل، تؤكد براهما على أهمية التحول نحو برامج تمكينية مستدامة، مثل التعليم التقني، التدريب المهني، ودعم

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور في تعزيز فرص العمل وتحسين الدخل. ويعد هذا التحول ضرورياً إذا ما أريد للمسؤولية الاجتماعية أن تتحول من أداة إغائية إلى أداة تنموية فعالة قادرة على كسر دائرة الفقر. تتبع الحاجة إلى مؤسسية الإنفاق من اعتبارات عملية عدة: أولاً، ضرورة وجود قواعد بيانات دقيقة ومعايير استهداف واضحة تملكها الجهات الحكومية المختصة، وعلى رأسها وزارة التنمية الاجتماعية، لتوجيه الموارد بكفاءة؛ ثانياً، أهمية آليات حوكمة وشفافية تمنع تشتت الموارد وتضمن مساءلة الجهات المنفذة؛ ثالثاً، ضرورة تنسيق البرامج مع الخطط القطاعية الوطنية لتفادي الازدواجية وتحقيق أثر تكاملي بين الصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي. كما أن إنشاء صندوق وطني أو مجلس إشرافي مشترك يمكن أن يوفر آلية لتجميع الموارد وتوزيعها وفق أولويات محددة، مع مدونة سلوك ومعايير صرف واضحة تضمن النزاهة والاستدامة. من الناحية التنفيذية، يتطلب توظيف الموازنات تحولاً من نهج الإغائية إلى نهج الاستثمار الاجتماعي: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، برامج التدريب المهني والتمكين النسائي، شراكات بين الشركات والمؤسسات المالية لتوفير قروض ميسرة، برامج تحويل نقدي موجهة للفئات غير القابلة للتمكين الفوري. كما يجب أن ترفق هذه البرامج بنظم قياس أثر ومؤشرات أداء قابلة للقياس زمنياً، تتيح تقييم مدى انتقال الأسر من الاعتماد إلى الإنتاج، وقياس أثر الإنفاق على مؤشرات الفقر المدقع.

خلاصة القول إن توظيف موازنات المسؤولية الاجتماعية نحو الحد من الفقر ممكن وفعال بشرط أن يتحول الإنفاق من فعل تطوعي مشتت إلى أداة مؤسسية متكاملة، تدار وفق معايير حوكمة وشفافية، وتتسق مع الخطط الوطنية، وتقاس نتائجها بمنهجية علمية. فقط عبر هذا التحول، يمكن أن تتحول الموارد الخاصة من تخفيف مؤقت لمعاناة الفقراء إلى استثمار اجتماعي يحقق خفضاً مستداماً للفقر، ويعزز صمود المجتمعات الفلسطينية.

حول إمكانية وضع إطار تنظيمي يوجه إنفاق المسؤولية الاجتماعية

تتفق الآراء على وجود حاجة ملحة لتنظيم هذا الإنفاق، لكن الاختلاف يظهر في شكل الإطار وطبيعته: بين من يدعو إلى إطار توجيهي مرن يحافظ على الطوعية ويعزز الشراكة، وبين من يرى ضرورة وجود آليات إلزامية أو مؤسسية لضمان العدالة والفعالية. هذه التباينات تعكس حساسية الموضوع في السياق الفلسطيني، حيث تتداخل الاعتبارات الاقتصادية مع عوامل ثقة وحوكمة وسياسية وأمنية. من منظور أنور حمام، يمكن وضع إطار تنظيمي وطني للمسؤولية الاجتماعية، شرط أن يكون مرناً ومتكيفاً مع الخصوصية الفلسطينية. حمام يؤيد وجود تشريع

يحدد المبادئ العامة للمسؤولية الاجتماعية، ويرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة، لكنه يرفض النماذج الصارمة القائمة على صناديق مركزية إلزامية تدار حكومياً، لما قد تخلقه من بيروقراطية وتراجع ثقة القطاع الخاص وميل للتهرب. بدلاً من ذلك، يقترح حمام برنامجاً وطنياً يدار بشراكة متعددة الأطراف تضم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وخبراء مستقلين، ويربط التدخلات بالخطط الاستراتيجية الوطنية مع إتاحة مرونة للشركات في آليات المساهمة (نفاء، عينايا، أو خبرات فنية). كما يشدد على أهمية إشراك الشتات الفلسطيني كمورد اقتصادي واجتماعي، يمكن أن يعزز أثر المسؤولية الاجتماعية إذا ما ربط ببرنامج وطني واضح.

يتقاطع رأي بشار ياسين مع ضرورة وجود إطار تنظيمي، لكنه يضع شروطاً عملية لنجاحه: نظام ضريبي عادل، حوكمة واضحة، حوافز تشجيعية تحفز الشركات على الالتزام. ياسين يقترح صندوقاً وطنياً تشاركياً يخضع لحكومة صارمة ولجان متخصصة وتدقيق خارجي مستقل، مع خطة استراتيجية تحدد الأولويات وآليات الصرف. من وجهة نظره، لا يكفي فرض التزامات قسرية؛ بل يجب خلق بيئة تحفيزية تعيد بناء الثقة بين الأطراف، وتضمن الإفصاح الدوري عن أوجه الإنفاق ونتائجه كشرط أساسي لتحقيق أثر اجتماعي حقيقي ومستدام.

في المقابل، يعبر كايد مرعي عن تحفظات جوهرية تجاه تحويل المسؤولية الاجتماعية إلى أداة إلزامية تقليدية. مرعي يرى أن جوهر المسؤولية الاجتماعية يقوم على الطوعية، وأن فرض آليات إلزامية قد يضعف دافعية الشركات ويثير مقاومة، وبخاصة في ظل تجارب سابقة لصناديق مركزية حكومية لم تحقق الحوكمة المطلوبة وأضعفت الثقة. لذلك، يدعو مرعي إلى إطار توجيهي تشاركي متعدد السنوات، يحدد الأولويات الوطنية، ويترك للشركات حرية اختيار آليات الاستثمار الاجتماعي ضمن هذه الأولويات، مع ضمان حوكمة مستقلة وآليات رقابة واضحة. يذهب أنور الشنطي إلى موقف أكثر تشدداً من حيث الحاجة إلى إطار قانوني وطني يضمن مساهمة عادلة من جميع الأطراف المستفيدة من الاقتصاد الوطني. الشنطي يرى أن تجارب دولية تلزم الشركات بتخصيص نسب من الأرباح أو الضرائب لخدمة المجتمع يمكن أن تكون مرجعاً، ويؤكد أن قياس الأثر يتطلب مسوحاً ميدانية لاحتياجات الفئات الهشة، وربط الأهداف بالموازنات، وآليات توزيع واضحة، وتقييماً دورياً. من وجهة نظره، الإطار القانوني يعزز العدالة الاجتماعية، ويحول المسؤولية الاجتماعية من ممارسة اختيارية إلى أداة تنمية ذات أثر مستدام.

يدعم مسيف مسيف فكرة الإطار التنظيمي ويعتبرها ضرورة ملحة، مقترحا أن يبدأ التشريع بتحديد نسب مرنة تراعي حجم الشركة وربحياتها، مع إنشاء صندوق وطني تجمع فيه المساهمات وتدار بشفافية بمشاركة ممثلين عن الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. مسيف يرى أن الإلزام القانوني ضروري بسبب محدودية الثقافة الطوعية واستغلال بعض الممارسات لأغراض دعائية أو ضريبية، وأن الإطار الإداري والتشاركي يضمن التكامل في صنع السياسات وتبادل المعلومات. تظهر هذه المواقف مجتمعة أن إمكانية وضع إطار تنظيمي واقعية، لكنها مشروطة بعناصر عدة: حوار جاد مع القطاع الخاص لبناء الثقة، نسب مرنة تراعي اختلاف أحجام الشركات، حوافز ضريبية وتشجيعية، آليات حوكمة ورقابة مستقلة، إطار تشاركي يضم الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء. التحدي الأكبر لا يكمن في صياغة القوانين فحسب، بل في ضمان تنفيذها بآليات شفافة تمنع الفساد وتحقق العدالة في التوزيع، وفي بناء ثقة متبادلة بين الأطراف، وبخاصة في ظل تجارب سابقة أثرت سلبا على مصداقية الصناديق المركزية.

في ذات الوقت، أكدت هنادي براهيم على الحاجة الملحة لوضع إطار تنظيمي وطني ينظم ويوجه إنفاق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. وينظر إلى هذا الإطار باعتباره أداة أساسية لضمان توافق الإنفاق مع الأولويات الوطنية، وتعزيز كفاءة توزيع الموارد، والحد من العشوائية في التدخلات. و شددت على ضرورة أن يجمع هذا الإطار بين الإلزام والتحفيز، بحيث يضمن التزام الشركات دون أن يشكل عبئا غير متناسب على قدراتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن نجاح هذا الإطار يتطلب وجود بنية مؤسسية داعمة، تشمل قواعد بيانات وطنية موحدة، وآليات واضحة لتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص، مع مراعاة الجوانب القانونية المتعلقة بحماية الخصوصية. وبالتالي، فإن الإطار التنظيمي المقترح لا يعد فقط أداة للرقابة، بل يمثل مدخلا لتعزيز الشراكة التنموية بين القطاعين العام والخاص، وتحسين أثر المسؤولية الاجتماعية على مستوى الحماية الاجتماعية والحد من الفقر.

من الناحية العملية، يمكن اعتماد نموذج هجين يجمع بين الطوعية المنظمة والتحفيز القانوني: تشريع يحدد مبادئ عامة وشرائح التزام مرنة، مع حوافز ضريبية للشركات الملتزمة، وصندوق وطني تشاركي لإدارة موارد محددة بشفافية، إلى جانب آليات توجيه فنية عبر خطط قطاعية تحدد الأولويات الوطنية. هذا النموذج يوازن بين الحاجة إلى توجيه الإنفاق نحو أولويات الحماية الاجتماعية والحد من الفقر، وبين الحفاظ على استقلالية الشركات ودفاعيتها للمبادرة. في النهاية، يتحقق الأثر الاجتماعي المستدام عندما يترافق الإطار التنظيمي مع ثقافة مؤسسية للشفافية

والمساءلة، ومع قدرة الدولة على تقديم بيانات دقيقة ومعايير استهداف واضحة تمكن القطاع الخاص من توجيه موازناته بكفاءة نحو الفئات الأشد هشاشة.

خلاصة

يسهم هذا البحث في تقديم إضافة علمية ومنهجية للأدبيات (Theoretical Contribution) التي تناولت دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دعم الحماية الاجتماعية والحد من الفقر، وبخاصة في سياق الاقتصادات النامية والبيئات الاقتصادية الهشة مثل الحالة الفلسطينية. فعلى المستوى النظري، يوسع البحث الإطار المفاهيمي للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية الاجتماعية، من خلال ربط إنفاق المسؤولية الاجتماعية بمفهوم الحماية الاجتماعية وأهداف الحد من الفقر، وهو بعد لم يحظ باهتمام كاف في الأدبيات العربية والفلسطينية التي ركزت، في معظمها، على البعد الخيري أو التسويقي للمسؤولية الاجتماعية. وبالتالي، يقدم هذا البحث إطاراً تحليلياً يربط بين إنفاق المسؤولية الاجتماعية للشركات وبين مؤشرات الحماية الاجتماعية والفقر، بما يسهم في توسيع الفهم النظري لدور القطاع الخاص كشريك تنموي يمكن أن يساهم في دعم الجهود الحكومية في معالجة التحديات الاجتماعية. كما يضيف البحث بعداً نظرياً مهماً من خلال دمج مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتنمية الاجتماعية، وسياسات الحماية الاجتماعية ضمن إطار تحليلي واحد.

علاوة على ذلك، يثري البحث الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد السياسي للتنمية في البيئات الهشة، من خلال تحليل دور القطاع الخاص في دعم الاستقرار الاجتماعي في ظل محدودية الموارد العامة والقيود الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. وبذلك يساهم البحث في سد فجوة معرفية في الأدبيات العربية والفلسطينية التي تناولت المسؤولية الاجتماعية غالباً من منظور تقليدي يركز على البعد الخيري، دون تحليل دورها التنموي الأوسع في دعم الحماية الاجتماعية وتقليل الفقر. وبذلك، يساهم البحث في تطوير فهم نظري أكثر تكاملاً لدور القطاع الخاص بوصفه فاعلاً اقتصادياً يمكن أن يساهم في دعم الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وبخاصة في ظل محدودية الموارد العامة والتحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني.

أما على المستوى التجريبي (Empirical Contribution)، فقد قدمت الدراسة تحليلاً تطبيقياً للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومستويات الفقر بالاعتماد على بيانات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2012-2024)، وهو ما يمثل فترة زمنية طويلة نسبياً، تسمح بفهم الاتجاهات الزمنية لممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وربطها ببيانات الفقر الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. لا يقتصر البحث على التحليل الكمي، بل يوظف، أيضاً، المنهجية المختلطة (Mixed Methods) من خلال إجراء مقابلات معمقة

مع عدد من الخبراء والمتخصصين في مجالات السياسات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، الأمر الذي أتاح فهما أعمق للمعوقات المؤسسية والتنظيمية التي تحد من توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية نحو الفئات الأكثر هشاشة. ويعتمد البحث على بيانات رسمية لمعدلات الفقر صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ما يمنح الدراسة درجة عالية من الموثوقية والدقة الإحصائية في تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وقام الباحث ببناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية، من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات المدرجة في البورصة، وهو ما يمثل إضافة منهجية مهمة يمكن الاستفادة منها في دراسات مستقبلية تتناول الإفصاح غير المالي للشركات الفلسطينية.

وفي ضوء ذلك، استنتجات هذا البحث جمعت بين نتائج التحليل الكمي والكيفي، حيث أظهرت النتائج الكمية وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وحجم الإنفاق عليها من جهة، ومستويات الفقر من جهة أخرى، بما يشير إلى أن تعزيز مأسسة المسؤولية الاجتماعية وتوجيهها نحو أهداف اجتماعية واضحة، يمكن أن يسهم في التخفيف النسبي من معدلات الفقر. إلا أن النتائج أظهرت في الوقت ذاته أن حجم هذا التأثير لا يزال محدودا نسبيا، نتيجة الطبيعة البنوية للفقر في فلسطين وتأثره بعوامل هيكلية وسياسية واقتصادية معقدة تتجاوز قدرة القطاع الخاص على معالجتها بشكل منفرد.

وفي المقابل، ساهمت نتائج المقابلات النوعية في تفسير هذه النتائج الكمية، وتقديم فهم أعمق لطبيعة التحديات التي تواجه توجيه إنفاق المسؤولية الاجتماعية في فلسطين. فقد أظهرت المقابلات أن إنفاق المسؤولية الاجتماعية في كثير من الحالات يتسم بالتشتت والطابع الموسمي، ويرتبط في الغالب بمبادرات خيرية قصيرة الأجل، في ظل غياب إطار وطني تنظيمي واضح يوجه هذا الإنفاق نحو أولويات تنموية محددة. كما أكد المشاركون في المقابلات أن المشكلة لا تكمن في ضعف حجم الإنفاق الاجتماعي للشركات، بقدر ما تكمن في غياب التنسيق المؤسسي بين القطاع الخاص والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يحد من الأثر التراكمي التنموي لهذه المبادرات، ويجعل تأثيرها في الحد من الفقر محدودا نسبيا.

وعليه، توصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في فلسطين، تمتلك إمكانات حقيقية لدعم منظومة الحماية الاجتماعية، إلا أن تفعيل هذا الدور يتطلب الانتقال من مبادرات فردية متفرقة إلى نهج مؤسسي قائم على التخطيط والتنسيق وتوجيه الموارد نحو الفئات الأكثر احتياجاً. ومن هذا المنطلق، توصي الدراسة بضرورة تطوير إطار وطني تنظيمي يوجه إنفاق المسؤولية الاجتماعية نحو أولويات تنموية واضحة، وتعزيز آليات الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة، إضافة إلى تحسين مستوى الإفصاح والحوكمة في ممارسات المسؤولية الاجتماعية، بما يسهم في تعظيم الأثر الاجتماعي لهذه المبادرات ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر، وتعزيز الحماية الاجتماعية.

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص كأداة لتعزيز الحماية الاجتماعية في فلسطين، في سياق اقتصادي واجتماعي بالغ التعقيد يتسم بتراكم الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية. وانطلقت الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذا ما تم توجيهها بشكل منهجي ومنظم، يمكن أن تشكل رافعة مساندة لمنظومة الحماية الاجتماعية، وتسهم في التخفيف من حدة الفقر ودعم الفئات الأكثر هشاشة، وبخاصة في ظل محدودية الموارد العامة وتراجع قدرة الحكومة الفلسطينية على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المتزايدة.

أظهرت نتائج التحليل الكمي، ولا سيما التحليل الوصفي، وجود اختلالات جوهرية في واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية، تمثلت في تدني مستويات الإفصاح، ووجود تفاوت حاد في حجم الإنفاق بين الشركات، وتركز المبادرات في عدد محدود من القطاعات والشركات الكبرى. كما أظهرت النتائج أن جزءا كبيرا من هذا الإنفاق يتخذ طابعا موسميا أو خيريا قصير الأجل، ما يحد من قدرته على إحداث أثر تنموي مستدام، أو معالجة جذور الفقر البنيوي، ويجعله أقرب إلى دور تكميلي مؤقت، بدلا من كونه عنصرا فاعلا ضمن منظومة الحماية الاجتماعية. وأظهرت نتائج التحليل الكمي، المستندة إلى البيانات الثانوية للتقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، أن هناك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين كل من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والإنفاق عليها من جهة، ومستويات الفقر من جهة أخرى. وتؤكد هذه النتائج أن المسؤولية الاجتماعية، حين تمارس بدرجة أعلى من المؤسسية والشفافية، يمكن أن يكون لها أثر ملموس وإن كان محدودا- في التخفيف من الفقر. غير أن محدودية معامل التحديد في نموذج الانحدار، تشير، بوضوح، إلى أن الفقر في فلسطين ظاهرة بنيوية معقدة، تتجاوز قدرة المسؤولية الاجتماعية وحدها على معالجتها، وتستلزم تدخلات شاملة ومتكاملة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تبرز نتائج الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي يشكل العامل البنيوي الأساسي في إفقار المجتمع الفلسطيني. يتجلى ذلك في سيطرته على الموارد الطبيعية، وتدميره القطاعات الإنتاجية، وفرض قيود صارمة على الحركة والتجارة، وقرصنته أموال المقاصة، إضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة. وقد أدت هذه الممارسات إلى تقادم معدلات الفقر والبطالة، وتوسيع دائرة المستحقين للحماية الاجتماعية، بحيث لم تعد المشكلة اقتصادية بحتة، بل

تحولت إلى أزمة هيكلية تتداخل فيها أبعاد سياسية وأمنية واجتماعية. مع ذلك، لا تلغي هذه الحقيقة أهمية البحث عن أدوات داخلية قادرة على التخفيف من آثار السياسات القمعية، وفي مقدمتها تفعيل دور القطاع الخاص ضمن رؤية وطنية شاملة. إذ تؤكد الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يمكن أن تحل محل دور الدولة في توفير الحماية الاجتماعية، لكنها تظل أداة مكملة قادرة على سد بعض فجوات الإنفاق العام إذا ما أدمجت ضمن إطار وطني منظم وممنهج. إن تحويل هذه الموازنات من مبادرات متفرقة إلى استثمارات اجتماعية، يتطلب توجيهها نحو برامج تنموية مستدامة تستهدف الفئات الأكثر فقرا وهشاشة.

تظهر النتائج أن تعزيز الإفصاح والحوكمة في مجال المسؤولية الاجتماعية يشكل مدخلا أساسيا لتعظيم أثر هذا الإنفاق. فغياب الشفافية ومعايير المساءلة يحولان دون قياس الأثر ويشجعان على ممارسات دعائية أو موسمية لا تتجاوز حدود التخفيف المؤقت. لذلك، فإن بناء آليات إفصاح واضحة، وإرساء معايير حوكمة صارمة، يعدان شرطين لا غنى عنهما لتحويل الإنفاق الخاص إلى أداة ذات مردود اجتماعي ملموس. تخلص الدراسة إلى أن تحسين أثر المسؤولية الاجتماعية لا يقتصر على زيادة حجم الإنفاق، بل يتطلب إعادة توجيهه وفق أولويات وطنية واضحة، وتطوير أطر تنظيمية وتشريعية ناظمة، وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني. في السياق الفلسطيني الاستثنائي، تصبح هذه الشراكة ضرورة وطنية لضمان صمود المجتمع والحد من اتساع فجوات الفقر، ولإدماج جهود القطاع الخاص في سياسات الحماية الاجتماعية بدل أن تبقى مبادرات متفرقة وغير منسقة.

تؤكد المقابلات أن موازنات المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات تمثل موردا ذا إمكانات حقيقية، لكن هذه الإمكانيات تظل غير مستغلة بالشكل الكافي. المشكلة الأساسية ليست دائما في ندرة الموارد، بل في غياب الإطار المؤسسي والتنسيقي الذي يحول الإنفاق من أعمال خيرية منقطعة إلى استثمارات منهجية تستهدف الأسباب البنيوية للفقر. الفقر في فلسطين متعدد الأبعاد، ويستلزم تدخلات متكاملة تجمع بين التمكين الاقتصادي، والدعم النقدي الموجه، وتعزيز الخدمات الأساسية، وهو ما يتطلب توجيهها منظما للموازنات الخاصة وفق معايير استهداف دقيقة. تشير الأدلة النوعية إلى أن التحول من إنفاق تطوعي مشتت إلى أداة تنموية يتطلب ثلاثة عناصر متكاملة: إطار تنظيمي توجيهي أو تشريعي يحدد المبادئ العامة ويضمن الشفافية والمساءلة؛ آليات مؤسسية لتنسيق الجهود بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني؛ نظم قياس أثر ومؤشرات أداء قابلة للتطبيق. غياب أي من هذه العناصر

يجعل مساهمات الشركات عرضية وغير قابلة للقياس، ويحد من قدرتها على تحقيق أثر تراكمي في خفض معدلات الفقر أو تعزيز صمود الأسر الهشة.

من الناحية العملية، توصي الدراسة بتبني نموذج هجين يجمع بين الطوعية المنظمة والتحفيز القانوني: تشريع يحدد مبادئ عامة ونسبا مرنة تراعي حجم الشركة وربحياتها، مع حوافز ضريبية وتشجيعية للشركات الملتزمة، وصندوق وطني تشاركي أو آلية إدارية مستقلة تدير موارد مخصصة وفق خطط قطاعية وأولويات الحماية الاجتماعية. ينبغي أن تبنى هذه الآلية على قواعد بيانات محدثة ومعايير استهداف واضحة تملكها الجهات الحكومية المختصة، وتدار بشفافية عبر لجان إشرافية تضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والخبراء المستقلين، مع تدقيق خارجي دوري ونشر تقارير أداء علنية. على مستوى البرامج، يجب توجيه جزء من الموازنات نحو برامج تمكين اقتصادي منتجة وتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، والتدريب المهني، ودعم سلاسل القيمة المحلية إلى جانب برامج تحويل نقدي موجهة للفئات غير القابلة للتمكين الفوري. هذا المزيج يحقق توازنا بين الاستجابة الطارئة والحلول المستدامة، ويعزز الانتقال من الاعتماد إلى الإنتاج، ما ينعكس إيجابا على قاعدة الإيرادات المحلية والقدرة على تحمل الأعباء الاجتماعية على المدى المتوسط. كما أن دعم القطاعات الأساسية (الصحة والتعليم) عبر شراكات مؤسسية يخفف العبء عن الأسر الفقيرة ويهيئ بيئة أفضل للتمكين الاقتصادي.

أخيرا، إن نجاح أي مبادرة لتوظيف موازنات المسؤولية الاجتماعية في الحد من الفقر مرهون ببناء ثقة متبادلة بين الأطراف المعنية. لا يكفي سن القوانين أو إنشاء الصناديق إن لم تصاحبها إجراءات حوكمة صارمة، شفافية كاملة، ومشاركة اجتماعية فعالة تضمن مساءلة الجهات المنفذة وملاءمة التدخلات لاحتياجات المستفيدين. إن تحويل المسؤولية الاجتماعية من شعار إلى أداة تنمية يتطلب إرادة سياسية، والتزاما مؤسسيا من القطاع الخاص، وقدرة إدارية لدى الجهات الحكومية والمجتمع المدني على إدارة الشراكات وقياس الأثر. فقط عبر هذا التمكين المؤسسي والتحول الاستراتيجي يمكن أن تتحول موازنات المسؤولية الاجتماعية إلى رافعة حقيقية للحد من الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية في فلسطين.

التوصيات

تؤكد نتائج الدراسة أن تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية في فلسطين يتجاوز مسألة توافر الموارد ليصبح في جوهره مسألة حوكمة وتوجيه استراتيجي. إن دمج وجهات نظر المشاركين يشير بوضوح إلى أن الحل الواقعي يكمن في الانتقال من المبادرات الفردية المتفرقة إلى عمل مؤسسي منسق يحول المسؤولية الاجتماعية من رد فعل إنساني عرضي إلى سياسة اجتماعية داعمة لمنظومة الحماية الاجتماعية في ظل ظروف الاحتلال والأزمات المتلاحقة. بناء على ذلك، تقدم التوصيات التالية بصياغة عملية قابلة للتطبيق، تستند إلى نتائج المقابلات مع الخبراء، وتستهدف تعظيم أثر إنفاق الشركات على الحد من الفقر، وتعزيز الحماية الاجتماعية:

أولاً، ينبغي إقرار إطار وطني تنظيمي توجيهي لإنفاق المسؤولية الاجتماعية يحدد المبادئ العامة والأولويات الاجتماعية، مع الحفاظ على مرونة الشركات في اختيار أدوات التنفيذ بما يتلاءم مع قدراتها وخصوصية كل قطاع. لا يقصد بالإطار فرض وصاية حكومية، بل وضع محددات واضحة للأولويات على رأسها الحد من الفقر، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتحديد آليات التنسيق والمتابعة والرقابة والتدقيق الخارجي. إن اعتماد نظام توجيهي تعده الحكومة، بالتشاور مع ممثلي القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، سيحول الممارسات المتفرقة إلى التزامات تنموية منظمة تتكامل مع السياسات العامة.

ثانياً، يتطلب تجميع الجهود إنشاء آلية مؤسسية وطنية لتجميع الموارد وتوجيهها بفعالية، على غرار صندوق وطني للمسؤولية الاجتماعية مخصص لبرامج الحد من الفقر، والحماية الاجتماعية. يدار هذا الصندوق بمشاركة ثلاثية تضم الحكومة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، ويعمل وفق قواعد حوكمة واضحة ومعايير شفافية ومساءلة صارمة. يتيح هذا النموذج تجميع الموارد وتعظيم الأثر الاجتماعي وتقليل الازدواجية الجغرافية والقطاعية، مع ضمان أن تستند التدخلات إلى خطط تنموية مستدامة وبيانات رسمية للاحتياج والتخطيط.

ثالثاً، يجب ربط توجيه الإنفاق بمرجعيات بيانات رسمية موثوقة، وعلى رأسها بيانات وزارة التنمية الاجتماعية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إن اعتماد هذه المرجعيات، كقاعدة لتحديد الفقر والفئات الهشة، يحد من العشوائية، ويمنح الشركات أدوات موضوعية لاتخاذ القرار، كما يعزز شرعية البرامج، ويجعلها متسقة مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي، بدلا من أن تظل مبادرات رمزية لا تعكس عمق الأزمة.

رابعاً، ينبغي الانتقال من منطق الدعم الخيري والإغاثي القصير الأمد إلى تدخلات تنموية مستدامة تركز على التمكين الاقتصادي. يتضمن ذلك توجيه جزء من الموازنات نحو خلق فرص عمل، ودعم التدريب المهني، وتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر للأسر الفقيرة، إلى جانب شراكات تنفيذية مع مؤسسات متخصصة لضمان جودة التدخلات واستدامتها. هذا التحول في الفلسفة من "مساعدة المحتاج" إلى "تمكين الفقير"، يعزز الاعتماد على الذات، ويقلل الاعتماد المستمر على المساعدات.

خامساً، يتعين تعزيز معايير الإفصاح والحوكمة في ممارسات المسؤولية الاجتماعية عبر وضع متطلبات إفصاح وطنية موحدة تلزم الشركات بالإفصاح عن طبيعة إنفاقها، وأهدافه، ومؤشرات نتائجه الاجتماعية. إن الشفافية المنتظمة لا تعزز المساءلة فحسب، بل توفر، أيضاً، قاعدة بيانات وطنية يمكن استخدامها في التخطيط والتقييم المستقبلي، وتدفع الشركات إلى تحسين جودة تدخلاتها بدلا من الاكتفاء بالإعلان عنها لأغراض دعائية.

سادساً، ينصح باعتماد حوافز تشجيعية بدلا من تشريعات عقابية مباشرة، وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. يمكن أن تتخذ الحوافز أشكالاً ضريبية أو امتيازات تنظيمية أو اعترافاً مؤسسياً مقابل الالتزام ببرامج مسؤولية اجتماعية موجهة. هذا النهج يبني شراكة قائمة على القناعة، ويشجع الشركات على زيادة إنفاقها طوعاً، مع ربط الحوافز بتحقيق أثر اجتماعي قابل للقياس لتعزيز الثقة بين القطاعين العام والخاص.

سابعاً، من الضروري إنشاء منصة وطنية للتنسيق والمتابعة والتقييم تجمع بيانات المبادرات وتنسق الجهود بين الجهات المعنية، وتقيم الأثر الاجتماعي للإنفاق. تتيح هذه المنصة تجنب الازدواجية، وتوجيه الموارد نحو الفجوات الحقيقية، وتوفير معلومات دقيقة لصانعي القرار، كما تمكن من نشر تقارير أداء دورية تعزز المساءلة والشفافية.

أخيراً، إن نجاح أي حزمة من السياسات السابقة مرهون ببناء ثقة متبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبقدرة الجهات المعنية على تطبيق معايير حوكمة صارمة، ومؤشرات قياس أثر واضحة، وآليات رقابة مستقلة. إن تحويل المسؤولية الاجتماعية من شعار إلى أداة تنموية يتطلب إرادة سياسية، والتزاماً مؤسسياً من الشركات، وقدرة إدارية لدى الجهات الحكومية والمجتمع المدني على إدارة الشراكات وقياس النتائج. فقط عبر هذا التمكين المؤسسي والتحول الاستراتيجي، يمكن أن تصبح موازنات المسؤولية الاجتماعية رافعة حقيقية للحد من الفقر، وتعزيز الحماية الاجتماعية في فلسطين.

المصادر والمراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحافياً بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء الذي يصادف العشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2025". نشر في تاريخ 20 تشرين الأول 2025. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/Ceo0w>
- الخالدي، رجا وسعادة، إيمان. "واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية". رام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 2019
- الصالحي، عبد العزيز. "الفقر: سياسات وتهميش لا حظوظ". مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). رام الله - فلسطين. 2021، ص 9. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/OonrW>
- العراقي، بشرى أحمد السيد، السيد، أشرف لطفي، حسن، رشدي فتحي محمود، وعبد العال، علا عادل. (2023). "قياس أثر التنمية البشرية على الفقر في مصر". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4 (1)، 463-427. <https://arab-scholars.com/70a811>
- حسنه، عمر. (2018). "إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية". مجلة كتاب الأمة. 30 (135). 1-224.
- شتله، وليد عبد السلام. (2015). مشكلة الفقر وأثرها على التنمية البشرية [رسالة ماجستير منشورة، معهد التخطيط القومي]: <https://arab-scholars.com/625833>
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). "المسؤولية الاجتماعية للشركات". انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/lkRWB>
- والي، غادة. (2017). "التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد". اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.
- Arao, B. & Clemens, K. 2023. From safe spaces to brave spaces: A new way to frame dialogue around diversity and social justice. In The art of effective facilitation 135-150.
- Abkarsh, S. & Al-Deek, D. 2019. Corporate Social Responsibility and Its Relation to Profitability: Evidence from Banks Operating in Palestine. Journal of Management Research 11(1): 45-60
- Cezarino, L. O., Liboni, L. B., Hunter, T., Pacheco, L. M., & Martins, F. P. (2022). Corporate social responsibility in emerging markets: Opportunities and challenges for sustainability integration. Journal of Cleaner Production, 362, 132224.
- Shayan, N., Mohabbati-Kalejahi, N., Alavi, S., & Zahed, M. A. (2022). Sustainable development goals (SDGs) as a framework for corporate social responsibility (CSR). Sustainability, 14(3), 1222.
- Kadhim, K. G., Majeed, A. H., Majdi, H., & Shakir, A. H. (2024). Leveraging Corporate Social Responsibility for Poverty Alleviation: Exploring CSR Role in Socio-Economic Development in Iraq. AgBioForum, 26(2), 11-18.
- Krueger, R. A., & Casey, M. A. (2015). Focus groups: A practical guide for applied research (5th ed.). SAGE Publications.
- Morris, M. H., Santos, S. C., & Neumeyer, X. (2020). Entrepreneurship as a solution to poverty in developed economies. Business Horizons, 63(3), 377-390.

- Purnamawati, I. G. A., Yuniarta, G. A., & Jie, F. (2023). Strengthening the role of corporate social responsibility in the dimensions of sustainable village economic development. *Heliyon*, 9(4).
- Rana, I. A., Khaled, S., Jamshed, A., & Nawaz, A. (2022). Social protection in disaster risk reduction and climate change adaptation: A bibliometric and thematic review. *Journal of Integrative Environmental Sciences*, 19(1), 65-83.
- Saleh, A., Mujahiddin, M., & Gunawan, M. D. (2022). Optimizing Corporate Social Responsibility Funds for Community Empowerment and Regional Planning in Urban Slums. *International Journal Reglement & Society (IJRS)*, 3(3), 203-209.
- Ventura, J., & Jauregui, K. (2023). Poverty reduction through corporate social responsibility: Case study of Peruvian rural families. *Sustainability*, 15(2), 1256.
- Zamat, A. 2023. Corporate social responsibility and community development: implications for social protection. *Journal of Social Policy Studies* 18(3): 224–239.
- Kadhim, H. 2024. Private sector engagement and social equality: a CSR-based analysis. *Journal of Social and Economic Development* 11(1): 64–89
- Robayo-avendaño, A. & Prato-garcía, D. 2024. The value of corporate social responsibility practices in a world more concerned about sustainability: A literature review El valor de las prácticas de responsabilidad social empresarial en un mundo más preocupado por la sostenibilidad : una revisión de. *Revista UIS ingenierías* 23(2): 71–90
- Alia, M. A., Shalabi, S., Zaghloul, R., Iwijan, H., & Adnan, A. (2025). Audit Committee Effectiveness and CSR Disclosure: The Moderating Role of Audit Quality. *An-Najah University Journal for Research-B (Humanities)*, 40(9): 1-15
- Mitchell, T. D. 2023. Critical service-learning as social justice education: A case study of the citizen scholars program. *Service-Learning and Social Justice Education* 1–12.

ملحق الجداول

جدول 1: بنود قياس المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة

#	أنشطة الشركة تجاه المجتمع "المسؤولية الاجتماعية"
1	التبرعات والمنح والأنشطة الخيرية
2	دعم الفنون والثقافة
3	دعم البحث العلمي
4	التبرعات للبرامج التعليمية والمؤسسات التعليمية العامة
5	تقديم المنح الدراسية للطلاب
6	تقديم برامج تدريبية للطلاب
7	رعاية المؤتمرات التعليمية والندوات وورش العمل
8	التبرعات للبرامج الصحية والمؤسسات الصحية العامة.
9	القيام بأنشطة توعوية وتوزيع معلومات تتعلق بالصحة العامة
10	رعاية الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية والترفيهية والمنتزهات والحدائق
11	دعم القضايا الوطنية (مثل التبرعات لمخيمات اللاجئين وقطاع غزة)
12	العلاقات مع السكان المحليين
13	تقديم مساعدة مالية للموظفين في المؤسسات التعليمية ودورات التعليم المستمر

جدول 2: تحليل الانحدار المتعدد للبيانات الثانوية

الفقر	المعامل (Coef)	الخطأ المعياري (St.Err)	قيمة (T)	الدلالة (Sig)
مؤشر المسؤولية الاجتماعية	-0.997	0.002	-4.16	***
إنفاق المسؤولية الاجتماعية	-0.003	0.003	-3.09	***
القطاع	0.003	0.014	0.25	
ثابت	30.73	0.039	7.16	***
معامل التحديد	%14			
احتمالية	***0.000			
عدد المشاهدات	579			

جدول 3: أسماء المشاركين في المقابلات

الوظيفة	الاسم	الرقم
باحث اقتصادي في مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية – "ماس"	مسيف مسيف	1
مدير دائرة الفقر في وزارة التنمية الاجتماعية	د. هنادي براهيمة	2
مدير جمعية البنوك في فلسطين	بشار ياسين	3
باحثة في مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية	هند بطة	4
الرئيس التنفيذي لشركة ترست العالمية للتأمين، رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين	أنور الشنطي	5
خبير في الشؤون الاقتصادية	مؤيد عفانة	6
مجلس اتحاد شركات التأمين	كايد مرعي	7
وكيل دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية	أنور حمام	8

جدول 4: البيانات السنوية لحجم الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية للفترة 2012-2024

اسم الشركة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الاتصالات الفلسطينية (PALTEL)	20,553,500	17,770,500	15,735,500	23,100,000	19,541,500	21,494,000	29,672,500	35,700,500	23,050,500	52,371,000	28,242,500	26,878,500	30,057,500
بييرزيت للأدوية (BPC)	-	141,817	7,035	58,223	61,761	62,727	97,059	90,671	143,630	44,062	451,073	372,145	243,394
الموبايل (OOREDOO)	2,625,000	3,851,922	3,554,796	3,144,999	1,388,160	6,300,000	6,300,000	-	-	-	2,691,927	2,219,714	840,802
فلسطين للاستثمار العقاري (PRICO)	58,141	130,636	61,622	59,934	57,030	20,504	5,550	-	23,942	24,937	164,615	24,640	-
فلسطين للتنمية والاستثمار (PADICO)	2,303,000	2,320,500	1,050,000	1,071,000	1,249,500	1,323,000	584,500	521,500	1,648,500	553,000	640,500	1,575,000	1,508,500
الفلسطينية للكهرباء (PEC)	-	-	-	-	-	-	3,359,503	4,962,150	904,782	4,705,239	638,040	-	-
الاتحاد للإعمار والاستثمار (UCI)	833	16,167	2,237	3,623	725	963	11,550	7,921	184,709	2,940	-	48,538	18,809
أبراج الوطنية (ABRAJ)	-	-	-	-	-	-	-	-	49,000	49,000	-	-	-
المؤسسة العربية للفنادق (AHC)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العربية لصناعة الدهانات (APC)	23,275	71,117	10,861	52,126	5,156	37,198	29,169	68,439	95,522	63,417	86,702	100,702	33,495
العقارية التجارية للاستثمار (AQARIYA)	-	-	6,412	494	588	-	-	-	26,863	30,730	11,533	-	-
المستثمرون العرب (ARAB)	-	-	215,727	4,950	3,300	6,600	-	1,155	-	-	-	-	363
دواجن فلسطين (AZIZA)	20,158	37,769	77,000	70,109	127,474	133,496	-	63,679	-	243,865	301,725	270,193	231,649

-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مصنع الشرق للإلكترود (ELECTRODE)
144,056	152,422	39,589	63,421	55,825	39,914	52,426	54,984	51,134	146,641	84,029	106,607	26,164	مطاحن القمح الذهبي (GMC)
506,616	739,833	770,325	742,412	1,050,748	474,964	350,114	288,145	239,300	201,575	215,727	413,397	296,153	سجاير القدس (JCC6)
429,079	27,535	32,375	-	19,775	7,833	-	244,027	241,273	307,206	278,733	187,642	245,049	القدس للمستحضرات الطبية (JPH)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	القدس للاستثمارات العقارية (JREI)
11,000	31,350	20,900	22,000	28,600	22,000	9,350	6,067	8,102	9,730	17,067	4,417	2,800	فلسطين لصناعات اللدائن (LADAEN)
114,554	24,404	27,165	185,119	45,463	45,463	41,641	30,223	23,012	22,380	81,532	60,616	57,123	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (NAPCO)
24,542	3,290	14,448	106,593	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوطنية لصناعة الكرتون (NCI)
-	662	-	3,353	3,703	8,362	10,546	-	26,212	11,939	22,218	5,124	-	مركز نابلس الجراحي التخصصي (NSC)
-	-	20,697	-	-	-	-	-	-	-	-	55,000	121,011	بال عقار (PALAQAR)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الفلسطينية للاستثمار والإقامة (PID)
302,698	395,780	272,399	276,892	946,011	153,786	270,468	155,177	396,413	608,834	110,160	49,148	39,710	فلسطين للاستثمار الصناعي (PIIC)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مصايف رام الله (RSR)
77,110	34,925	57,657	77,468	36,185	37,648	60,330	64,609	51,244	48,857	48,032	50,160	117,464	مصانع الزيوت النباتية (VOIC)

-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (WASSEL)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	دار الشفاء لصناعة الأدوية PHARMACARE (
-	-	-	-	25,317	40,398	9,356	-	-	1,727	-	25,817	-	بيت جالا لصناعة الأدوية (BJP)
3,514,746	3,722,166	7,145,691	8,628,186	12,202,061	5,554,899	4,922,449	429,107	3,284,540	2,435,860	1,438,210	430,434	930,622	العربية الفلسطينية للاستثمار - أيبك (APIC)
1,180,830	1,345,309	542,784	411,898	1,704,469	1,067,584	1,716,138	1,883,949	1,065,285	1,558,323	1,334,039	1,733,522	1,092,770	البنك الإسلامي العربي (AIB)
620,557	35,872	1,122,499	1,030,512	356,314	1,600,960	1,956,574	2,973,467	2,799,986	2,606,415	4,246,183	1,399,332	469,144	البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK)
294,000	593,047	340,144	324,671	591,059	317,184	230,437	128,510	200,347	163,884	268,615	112,662	91,795	بنك الاستثمار الفلسطيني (PIBC)
525,599	2,502,850	1,949,192	1,820,263	459,274	832,377	2,797,949	4,045,139	1,015,991	809,876	830,466	432,831	577,339	بنك القدس (QUDS)
1,882,010	1,470,000	752,500	1,331,540	5,356,267	3,497,260	2,489,582	745,500	714,000	749,000	525,000	158,918	143,479	البنك الوطني (TNB)
16,178,834	7,176,502	7,320,653	6,214,124	8,109,252	6,751,073	9,119,026	10,363,238	12,161,058	10,914,904	8,024,821	8,878,821	6,615,000	بنك فلسطين (BOP)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموعة الأهلية للتأمين (AIG)
-	-	-	-	-	-	-	98,000	105,000	87,500	73,500	-	-	التكافل الفلسطينية للتأمين (TIC)
101,500	157,500	241,500	465,500	465,500	161,000	136,500	178,500	262,500	101,500	259,000	189,000	133,000	العالمية المتحدة للتأمين (GUI)
38,367	93,387	126,567	507,682	289,020	149,709	105,942	51,198	27,815	66,819	76,363	19,723	26,240	المشرق للتأمين (MIC)

1,750	45,500	115,598	77,210	58,716	204,999	163,685	83,111	282,730	327,537	269,290	169,285	69,013	التأمين الوطنية (NIC)
-	-	-	70,000	-	-	-	-	-	-	-	-	34,216	ترست العالمية للتأمين - فلسطين (TRUST)
162,981	122,588	287,578	135,996	214,837	214,837	34,468	-	-	-	-	-	-	تمكين الفلسطينية للتأمين (TPIC)
-	-	-	-	-	-	-	184,919	290,182	31,833	-	-	-	فلسطين للتأمين (PICO)